غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

# صوت الأعمال

العدد 36. يناير (كانون الثاني) 2020

## الابتكار هدف استراتيجي

لماذا الإمارات العربية المتحدة حريصة على أن تصبح من أكثر دول العالم ابتكاراً؟

**الاقتصاد:** قفزة نوعية مع تخصيص موانئ خليفة استثمارات للتطوير بقيمة 3,8 مليار درهم. الصفحة 6

**الصحة:** قطاع الرعاية الصحية في أبوظبي يشهد نمواً وانتعاشاً. الصفحة 16

**الخدمات اللوجستية:** مركز شحن جديد في أبوظبي لدعم قطاع التجارة الإلكترونية في الإمارات. الصفحة 36

غـرفــة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

# خـمسـة عـقــود ...
# ومسيرة الإنجازات مستمرة

# Five Decades of
# Continuous Achievements

ها نحن نبدأ عاماً جديداً بعد أن أُسدل الستار على عام 2019 الذي حمل عنوان التسامح، والذي كان حافلاً أيضاً بالإنجازات التي تتوافق ورؤية الدولة بأن تمضي قُدماً في تبوؤ أعلى المراتب بين أفضل دول العالم.

ومع هذا العام الجديد يتبادر إلى ذهني الرقم 50، وذلك لثلاثة أسباب؛ أولها احتفالنا باليوبيل الذهبي لغرفة تجارة وصناعة أبوظبي التي أسهمت منذ تأسيسها عام 1969 في تعزيز التنمية الاقتصادية بأبوظبي. فقد قامت بدور محوري في قيادة التطور الذي شهده القطاع الخاص في العاصمة الإماراتية وترسيخ مكانتها مركزاً استثمارياً رائداً. وبالنظر إلى الأعوام الخمسين الماضية والإنجازات التي تم تحقيقها، فإننا على يقين بأن مسيرة أعمالنا لم تنته بعد، وستبقى رؤيتنا راسخة في استراتيجيتنا التي ترتكز على الاستمرار في تقديم خدمات بأعلى مستويات الجودة وخلق بيئة أعمال تستقطب المستثمرين لضمان استدامة الازدهار والتنمية.

السبب الثاني، يأتي عام 2020 الذي أعلنت عنه حكومتنا الرشيدة ليكون «عام الاستعداد للخمسين». فهذا العام يشكل نقطة انطلاق لفصل جديد في تاريخ دولة الإمارات العربية المتحدة على مختلف الصعد الاجتماعية.

وقد أشارت الحكومة إلى أن عام 2020 عام توحيد الجهود لتكريس مكانة دولية جديدة للإمارات العربية المتحدة، وسيتم فيها وضع أكبر استراتيجية وطنية عرفتها البلاد التي ستكون خريطة طريق لمستقبلها وتشكل طموحاتها وأهدافها التي تُعنى بالاقتصاد والتنمية ونظام التعليم والبنية التحتية والصحة والإعلام.

ونظراً إلى مسيرة التطور السريعة التي شهدتها الإمارات العربية المتحدة منذ قيامها والالتزام الحكومي الراسخ لوضع البلاد في مصاف أبرز الدول المبتكرة في العالم، فليس هناك أدنى شك بأن خريطة الطريق الجديدة ستضع الدولة على طريق المستقبل المزدهر.

وأخيراً وليس آخراً، الاستعداد للاحتفال باليوبيل الذهبي لدولة الإمارات العربية المتحدة في عام 2021 ومرور خمسين عاماً على قيام اتحاد بلدنا العزيز، الأمر الذي سيشكل محطة فارقة في مسيرة البلاد التنموية.

أمنياتي لجميع أعضاء الغرفة والقراء الأعزاء بعام حافل بالصحة والسعادة والازدهار.

**محمد هلال المهيري**
مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي

غرفة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

**مجلة صوت الأعمال ،** مجلة اقتصادية شهرية متخصصة تصدرها موتيفيت ميديا جروب بالنيابة عن غرفة تجارة وصناعة أبوظبي
**الإدارة والتحرير،** هاتف: 7419 617 2 971+
**الإعلان والتسويق،** هاتف: 7406 617 2 971+؛ 3414 427 4 971+؛ ص.ب: 662، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة
**البريد الإلكتروني:** m.haj@adcci.gov.ae | ahmeds@motivate.ae
**الموقع الشبكي:** www.adcci.gov.ae
**للاشتراك السنوي** في أبوظبي والخارج: 100 درهم إماراتي أو ما يعادله، إضافة إلى رسوم البريد.

موتيفيت ميديا جروب
أحد إصدارات موتيفيت كونكت
مبنى ميديا ون، مدينة دبي للإعلام، ص.ب 2331، دبي، الإمارات العربية المتحدة
هاتف: 3000 427 4 971+ فاكس: 2261 428 4 971+
motivatepublishing.com; connect@motivate.ae

**إن وجهات النظر الواردة في هذه المجلة لا تعكس بمجملها وجهة نظر غرفة أبوظبي أو الناشر.**

# يناير (كانون الثاني) 2020

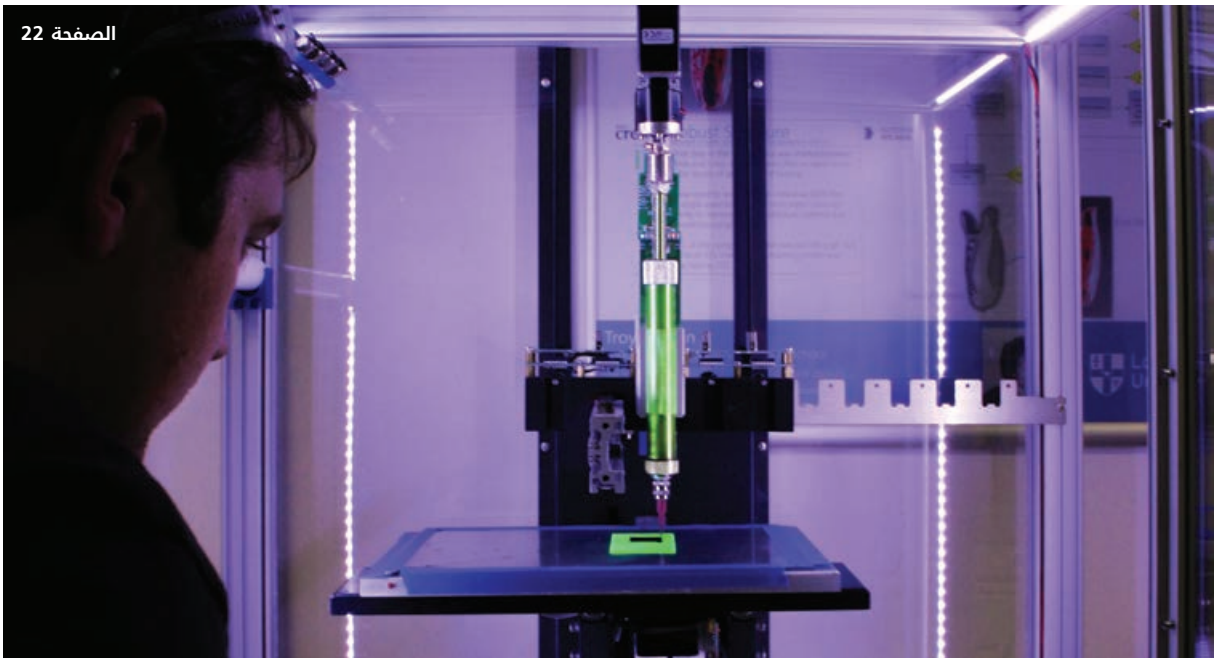
الصفحة 22


**6**
**نجاحات قطاع الخدمات البحرية**
موانئ أبوظبي تعلن عن تكريس 3,8 مليار درهم لتوسعة ميناء خليفة.

**12**
**خطط وبرامج حكومية مستقبلية**
حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تستمر في استشراف سبل جديدة لتحفيز الاقتصاد المحلي.

**16**
**تنامي قطاع الصحة**
الرعاية الصحية في أبوظبي تشهد انتعاشاً، الأمر الذي من شأنه أن يعزز من الجاذبية الاستثمارية لهذا القطاع.

**22**
**الابتكار هدف استراتيجي محوري**
زيارة بيل غيتس الأخيرة إلى أبوظبي تسلط الضوء على الرابط المشترك بين المؤسس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس ودولة الإمارات العربية المتحدة، مع التزام الطرفين باستشراف الابتكار.

**26**
**«مبادلة للطيران» ترتقي بالقطاع**
أبوظبي تمضي في استراتيجيتها لترسيخ مكانتها مركزاً بارزاً لقطاع الطيران والنقل الجوي العالمي.

**32**
**القارة السمراء.. منجم للفرص الاستثمارية**
التحول المتسارع الذي يشهده اقتصاد القارة الأفريقية يفتح شهية المستثمرين الباحثين عن استثمارات طويلة الأمد، مثل جهاز أبوظبي للاستثمار.

**36**
**الإمارات العربية المتحدة مركز للتجارة الإلكترونية**
حكومة أبوظبي تعمد إلى تدشين مشروع بارز ليصبح مركزاً متميزاً لعمليات الشحن الجوي بهدف تعزيز قطاع التجارة الإلكترونية في الدولة.

**40**
**علاقات إماراتية - مصرية وثيقة**
دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية تبرمان شراكة استثمارية استراتيجية بقيمة 20 مليار دولار أميركي.

**44**
**آفاق تتجاوز العوائد المالية..**
إمارة أبوظبي تعتزم إطلاق نظام عقود الأثر الاجتماعي الأول من نوعه في المنطقة عام 2020، بهدف تشجيع الابتكار ونمو الاستثمارات الخاصة بالبرامج الاجتماعية.

الصفحة 26


**48**
**الأخبار..**
أهم أخبار ومشروعات غرفة أبوظبي.

جائزة غرفة أبوظبي
**للمنشآت الصغيرة والمتوسطة**
Abu Dhabi Chamber **SME Award**

www.smeaward.ae

## شـارك الآن...

آخر موعد للتسجيل 16 فبراير 2020

غـرفـة أبوظبي
ABU DHABI CHAMBER

KHALIFA PORT
ميناء خليفة
KHALIFA PORT
ميناء خليفة
E.R. CANBERRA

# نجاحات قطاع

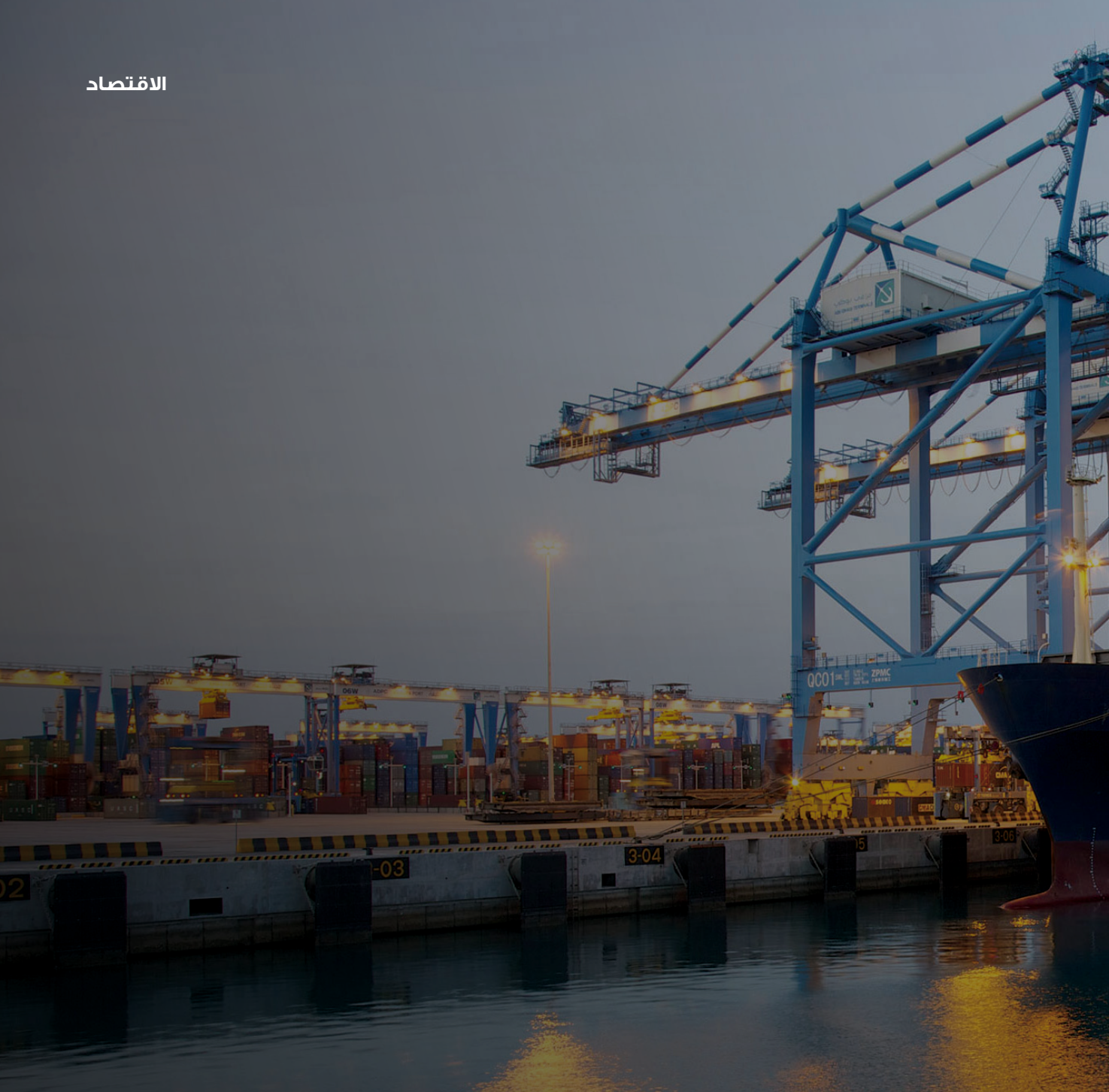


# الخدمات البحرية

موانئ أبوظبي تعلن عن تكريس 3,8 مليار درهم لتوسعة ميناء خليفة بعد النمو الكبير الذي سجلته خلال السنوات السبع الماضية.

نجحت دولة الإمارات العربية المتحدة في وضع بصمة مؤثرة على الخريطة البحرية الإقليمية والدولية، إذ تعتبر محوراً مهماً في دفع النشاط الاستثماري ضمن القطاع البحري في المنطقة.

وقد أظهرت بيانات صادرة عن منتدى الإمارات الاقتصادي في شهر ديسمبر الماضي، توقعات باستمرارية تحقيق أبوظبي نمواً اقتصادياً بهدف تحقيق معدل نمو حقيقي يتجاوز 2% مع نهاية عام 2019.

ويدعم هذا النمو النشاط الإيجابي الكبير في الاقتصاد غير النفطي الذي من المتوقع أن يحقق نمواً بمعدل 1.8% بالأسعار الثابتة مع حلول نهاية العام.

كما أشارت دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي إلى أن إجمالي الناتج المحلي للعاصمة الإماراتية ارتفع بنسبة 1.9% ليصل إلى ما يقارب 797 مليار درهم عام 2018، في حين نمت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 5% لتصل إلى 10 مليارات درهم.

وصرح معالي محمد علي الشرفاء، رئيس دائرة التنمية الاقتصادية - أبوظبي بقوله: «تتماشى استراتيجية الإمارات في توسيع قاعدة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل بنجاح، مع الأهداف طويلة الأجل لرؤية أبوظبي الاقتصادية 2030».

فمما لا شك فيه أن موانئ أبوظبي التي تأسست عام 2006، تعد من المساهمين البارزين في نمو اقتصاد

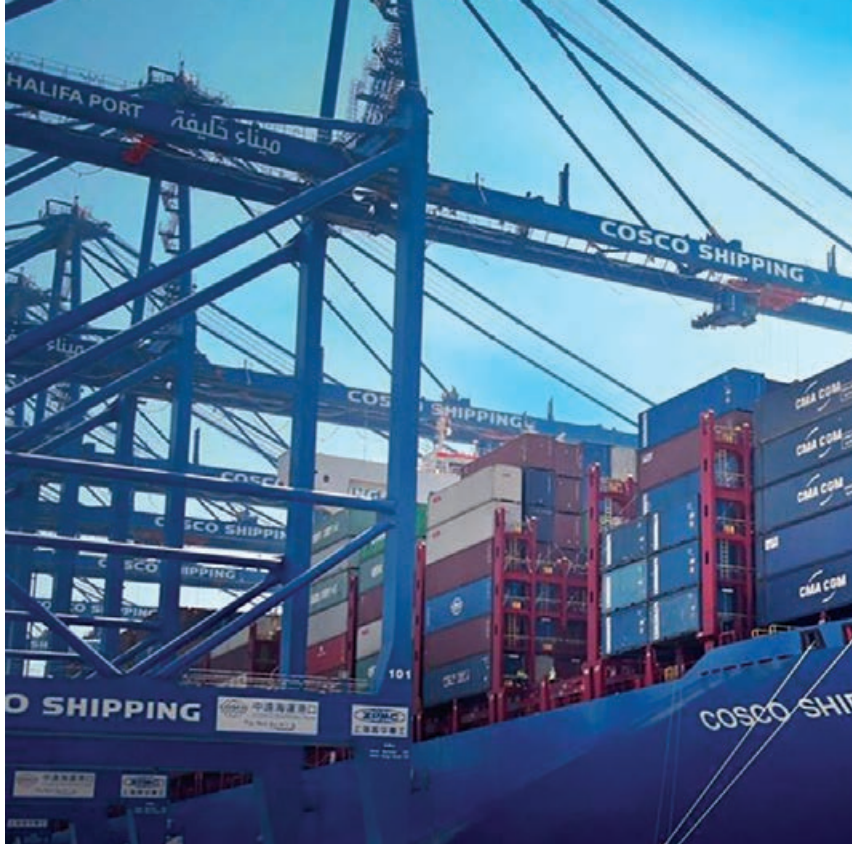


العاصمة الإماراتية. وقد أظهر تقرير للشركة التي تدير عدداً من الموانئ والبوابات البحرية في دولة الإمارات العربية المتحدة، إلى جانب مدينة خليفة الصناعية، أن حجم مناولة الحاويات في ميناء خليفة ارتفع من 620974 حاوية نمطية خلال النصف الأول من عام 2018 إلى 1135021 حاوية نمطية خلال النصف الأول من عام 2019، بزيادة قدرها 82.4%.

وتتوقع موانئ أبوظبي تحقيق مزيد من النمو بعد اكتمال تطوير محطة كوسكو أبوظبي للحاويات، بالتعاون مع شركة كوسكو الملاحية للموانئ المحدودة الصينية التي باشرت عملياتها التشغيلية خلال الربع الثاني من عام 2019، قبل أن تطلق عملياتها التشغيلية بالكامل خلال الربع الرابع من العام نفسه.

وأوضح معالي فلاح محمد الأحبابي، رئيس مجلس إدارة موانئ أبوظبي: «على الرغم من التحديات التي ألقت بظلالها على البيئة الاستثمارية العالمية خلال السنوات الأخيرة، إلا أننا نجحنا في تحقيق نتائج جيدة في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية وتحقيق مكاسب وإنجازات قوية تدعم جهود تنويع اقتصادنا الوطني».

↑ تتوقع موانئ أبوظبي تحقيق مزيد من النمو بعد اكتمال تطوير محطة كوسكو أبوظبي للحاويات، بالتعاون مع شركة كوسكو الملاحية للموانئ المحدودة الصينية.

→ أعلنت موانئ أبوظبي عن استثمار 3,8 مليار درهم في تطوير ميناء خليفة بحلول عام 2021.

وإلى جانب الزيادة في حجم مناولة الحاويات، شهدت موانئ أبوظبي نمواً بارزاً في حجم مناولة البضائع في مختلف موانئها التابعة لها، بما في ذلك مرافئ الفجيرة وميناء زايد وميناء مصفح، إذ ارتفع إجمالي مناولة البضائع العامة ليصل إلى ما يقارب 9,7 مليون طن خلال النصف الأول من عام 2019، بمعدل زيادة قدرها 10%، مقارنة بالفترة ذاتها من عام 2018.

على ضوء هذا النمو الإيجابي بعد سبع سنوات من العمليات التشغيلية، ليس من المستغرب أن تمضي موانئ أبوظبي في رفع القدرة الاستيعابية لميناء خليفة إلى 9,1 مليون حاوية نمطية بحلول عام 2024.

ففي شهر ديسمبر العام الماضي أعلنت موانئ أبوظبي عن استثمار 3,8 مليار درهم في تطوير ميناء خليفة بحلول عام 2021 ضمن مساعيها لتحقيق أهدافها في رفع حجم مناولة الحاويات النمطية بحلول عام 2024. وستسهم خطط التوسعة هذه في نمو قدرة مناولة الحاويات بنسبة 50% لتبلغ 7,5 مليون حاوية نمطية، مقارنة بـ 5 ملايين حاوية نمطية في الوقت الراهن.

وعلى نحو متصل، سوف يتم تخصيص 2,2 مليار درهم من قيمة الاستثمار في توسعة الميناء وتطوير الرصيف الجنوبي والمنطقة اللوجستية، واستثمار 1,6 مليار درهم في عمليات تطوير جديدة في مرافئ أبوظبي (ADT).

وتشمل أعمال تطوير الرصيف الجنوبي بناء جدار رصيف بطول ثلاثة كيلومترات مع غاطس بعمق 18,5 متر لاستخدامه في الشحنات العامة ومناولة البضائع المدحرجة. إضافة إلى إنشاء ثمانية أرصفة لرسو السفن ومنطقة بمساحة 1,3 مليون متر مربع.

أما أعمال التوسع في منطقة ميناء خليفة اللوجستية للاستخدامات متعددة الأغراض فتتضمن إنشاء جدار رصيف بطول 3,1 كيلومتر وعمق ثمانية أمتار إلى جانب إنشاء 15 رصيفاً لرسو السفن وساحات للتخزين تم تصميمها لتلبي الاحتياجات الخاصة بشركات الشحن العاملة هناك.

إلى ذلك، ذكرت موانئ أبوظبي أن المشروع سينفذ على مراحل عدة، حيث من المقرّر الانتهاء من المرحلة الأولى من توسعة الرصيف الجنوبي بحلول الربع الأخير من

**«على الرغم من التحديات التي ألقت بظلالها على البيئة الاستثمارية العالمية خلال السنوات الأخيرة، إلا أننا نجحنا في تحقيق نتائج جيدة في قطاعي التجارة والخدمات اللوجستية وتحقيق مكاسب وإنجازات قوية».**

**معالي فلاح محمد الأحبابي،**
رئيس مجلس إدارة موانئ أبوظبي

↑ بهدف تلبية الطلب المتزايد تسعى مدينة خليفة الصناعية إلى توسيع عملياتها بإضافة 180 كيلومتراً مربعاً تحمل اسم المنطقة «ب».

عام 2020، في حين يتم استكمال المرحلة الثانية وأعمال التوسع في منطقة ميناء خليفة اللوجستية بحلول الربع الأول من 2021.

وسيسهم مشروع تطوير الرصيف الجنوبي وأعمال التوسع في منطقة ميناء خليفة اللوجستية في توفير ما يزيد على 2800 فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة وأكثر من 3,2 مليار درهم في إجمالي الناتج المحلي لإمارة أبوظبي بحلول عام 2025.

يقول محمد جمعة الشامسي، الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي: «يواصل ميناء خليفة النمو بطريقة مستدامة جعلت منه أحد أسرع الموانئ نمواً في العالم، وذلك بفضل الشراكات الاستراتيجية التي تربط موانئ أبوظبي مع كبرى الشركات العاملة في هذا القطاع، مثل شركة أم أس سي (MSC) السويسرية وشركة كوسكو الملاحية لإدارة الموانئ المحدودة وأوتوتيرمينال برشلونة».

وأضاف الشامسي: «يستمر ميناء خليفة بالتوسع والابتكار ليخدم الاحتياجات المتنوعة لشركائنا، ويسهم في الوقت ذاته ببناء اقتصاد مستدام ومتنوع لإمارة أبوظبي، إلى جانب تعزيز أواصر العلاقات التجارية التي تربط الإمارات العربية المتحدة مع الشركاء الاستراتيجيين، مثل جمهورية الصين الشعبية التي تعد أكبر شريك للتجارة غير النفطية للدولة. وستعكس الكميات الكبيرة من الشحنات والبضائع التي ستمر عبر ميناء خليفة خلال العقود المقبلة، أهميته البالغة بوصفه مركزاً عالمياً للتجارة والخدمات اللوجستية. كما ستسهم في ترسيخ مكانته لكونه مساهماً رئيساً في مبادرة الحزام والطريق الصينية».

في سياق متصل، سيسهم مشروع توسعة مرافئ أبوظبي الذي يضم زيادة طول الرصيف من 1400 متر إلى 2265 متراً وإضافة 10 رافعات جديدة، حيث سيؤدي إلى مضاعفة الطاقة الاستيعابية من 2,5 مليون حاوية نمطية إلى 5 ملايين حاوية نمطية. كما تشتمل التوسعات الجديدة على تبني التقنيات المتطورة في مناولة الحاويات، مثل النظام الآلي لتحميل وتفريغ الحاويات.

وأوضح أحمد المطوع، الرئيس التنفيذي لمرافئ أبوظبي بقوله: «كي نبقى في الطليعة، تواصل مرافئ أبوظبي ضخ المزيد من الاستثمارات للتوسع في أعمال البنية التحتية وتطبيق أحدث الابتكارات والمبادرات التقنية التي تعزز فعالية خدماتنا المقدمة للعملاء وأصحاب المصلحة».

وأضاف المطوع: «إن استثمار 1,6 مليار درهم في مشروعات توسعة جديدة من شأنه أن يزيد من الطاقة الاستيعابية لمناولة الحاويات حتى تصل إلى 5 ملايين حاوية نمطية بحلول عام 2020، ما يؤهلنا لمزيد من النمو المستقبلي وتبوؤ موقع بارز ضمن أكبر 40 محطة حاويات على مستوى العالم».

علاوة على ذلك، شهدت مدينة خليفة الصناعية، أحد الأعمال التابعة لموانئ أبوظبي وركائز خدمات البنية التحتية التابعة لها، تحقيق نمو كبير في السنوات القليلة الماضية. فوفقاً لسمير شاتورفيدي، الرئيس التنفيذي لمدينة خليفة الصناعية، استقطبت «كيزاد» نحو 1,5 مليار درهم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عام 2018، ليبلغ إجمالي الاستثمارات 60 مليار دولار أميركي.

وفي شهر نوفمبر عام 2019 أعلنت مدينة خليفة الصناعية أن عدد الشركات العاملة فيها وصل إلى أكثر من الضعف خلال الأشهر الـ 12 الماضية لتبلغ 600 شركة مستأجرة بعد إعلان الحكومة عن سياسات جديدة تهدف إلى تنمية الاستثمار في الإمارة.

كما أعلنت حكومة أبوظبي عن عدد من الإصلاحات لدعم قطاع الصناعة في الإمارة ضمن برنامج المحفزات الاقتصادية

**«ستعكس الكميات الكبيرة من الشحنات والبضائع التي ستمر عبر ميناء خليفة خلال العقود المقبلة، أهميته البالغة بوصفه مركزاً عالمياً للتجارة والخدمات اللوجستية. كما ستسهم في ترسيخ مكانته لكونه مساهماً رئيساً في مبادرة الحزام والطريق الصينية».**

**محمد جمعة الشامسي،**
الرئيس التنفيذي لموانئ أبوظبي

«غداً 21» البالغة استثماراته 50 مليار درهم. وتشمل هذه الإصلاحات خفض فواتير استهلاك الكهرباء للأعمال وتطبيق برنامج الترخيص المزدوج، ما يسمح للشركات الكائنة في المنطقة الحرة بالعمل في المناطق خارجها.

وبفضل النمو المتسارع الذي تشهده مدينة خليفة الصناعية، أوشكت عمليات تطوير المنطقة «أ» الممتدة على مساحة 51 كيلومتراً مربعاً على الاكتمال. وبهدف تلبية الطلب المتزايد تسعى المنطقة الحرة إلى توسيع عملياتها بإضافة 180 كيلومتراً مربعاً تحمل اسم المنطقة «ب».

في حين أقر مجلس إدارة شركة الاتحاد للقطاعات ترسية مناقصة الأعمال المدنية والبناء للحزمتين «ب» و«ج» من المرحلة الثانية لشبكة السكك الحديدية الوطنية الإماراتية لربط إمارتي أبوظبي ودبي. وتشكل الحزمتان معاً جزءاً من المرحلة الثانية التي تمتد على مسافة 605 كيلومترات، من الغويفات إلى الفجيرة على الساحل الشرقي. إن إطلاق الحزمتين يأتي استكمالاً لأعمال المرحلة الثانية من المشروع الذي يربط إمارات الدولة، والذي يشكل أهمية خاصة لكونه يربط ميناء خليفة بمدينة خليفة الصناعية بميناء جبل علي في دبي، وتمتد المسافة لـ 310 كيلومترات.

ومما لا شك فيه أن ربط أبوظبي بالإمارات الشمالية بشبكة سكك حديدية، إلى جانب تسهيلات النقل الجوي والبحري والبري، ستساعد الشركات المحلية على توفير خدماتها لأكثر من 4,5 مليار مستهلك في منطقة الخليج العربي وآسيا وأفريقيا وأوروبا إضافة إلى أنها تمثل أحد أهم المشروعات الاقتصادية والتنموية، وهي من أبرز وسائل النقل التي تسهم في تحقيق الأهداف كافة. ❁

↓ تشتمل توسعات مرافئ أبوظبي الجديدة على تبني التقنيات المتطورة في مناولة الحاويات، مثل النظام الآلي لتحميل وتفريغ الحاويات.

# خطط وبرامج حكومية مستقبلية

حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تستمر في استشراف سبل جديدة لتحفيز الاقتصاد المحلي وتوفير بيئة مؤاتية للاستثمار وخلق فرص عمل.

استعرضت الاجتماعات السنوية للحكومة الإماراتية التي عُقدت في أواخر العام الماضي، خطط وبرامج العمل الحكومية للعقد المقبل التي تمثل المرحلة الأولى من مراحل تطبيق مئوية الإمارات 2017، كما ناقشت سبل تعزيز تكامل الجهود الوطنية وتطوير البنية التحتية المستقبلية للدولة وموضوعات أخرى بما يصب في مصلحة تحقيق الأهداف والوصول إلى المراكز الأولى عالمياً.

وقال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله: «نتابع من خلال الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة التي تُعقد بتوجيهات من أخي صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وبمتابعة مباشرة من أخي صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ما وصلنا إليه في تحقيق استراتيجياتنا ورؤانا لمستقبل دولتنا. ونطلق المبادرات والمشروعات الهادفة تعزيز مسيرتنا التنموية».

وأضاف سموه: «وجهنا فريق العمل بإشراك فئات مختلفة من المجتمع في صياغة وتطوير أجندة الاجتماعات للعام الحالي.. هم محور عملنا وتجمعنا السنوي وشركاء تحقيق الإنجازات.. هدفنا مستقبل أفضل لمواطنينا الذين يمثلون محور عملنا وشركاءنا الفاعلين.. هدفنا أن نرسم توجهات المستقبل لنمكن الأجيال القادمة ونرسخ جودة الحياة في المجالات كافة».

وجاء في معرض الاجتماعات السنوية وضع خريطة طريق للسنوات العشر المقبلة التي ستعمل بالتوافق واستراتيجيات الحكومة الاتحادية والمحلية لتحديد وتعيين

↑ سلطت الاجتماعات التي شهدت حضور 500 مسؤول من حكومات اتحادية ومحلية، الضوء على الاقتصاد الرقمي بوصفه أحد أبرز مجالات التنمية.

التوجهات. وشهدت الاجتماعات أيضاً، تركيزا أكبر على مجالات تنموية يتم من خلالها تطوير وإطلاق مبادرات وطنية تلامس حياة المواطن الإماراتي بشكل مباشر، من خلال 3 محاور رئيسة للورش والاجتماعات تشمل الاقتصاد، والمجتمع الإماراتي، وتطوير الخدمات، تتناول 11 موضوعاً تنموياً تلامس تطلعات المواطنين بشكل مباشر، وتسعى إلى تعزيز المجتمع الاقتصادي بالدولة.

يقول معالي محمد بن عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل: «إن الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات العربية المتحدة تكتسب أهمية كبرى لكونها المنصة الوطنية الحكومية الموحدة التي تجمع فريق عمل حكومة الإمارات. وتهدف إلى توحيد جهود العمل الحكومي في منظومة واحدة على المستويين الاتحادي والمحلي، لدراسة ومناقشة الموضوعات التنموية في الدولة بمختلف المجالات، وإشراك القطاعات الوطنية في وضع التصور التنموي للدولة واستعراض الجهود والبرامج التي تم إنجازها ودعم جهود مواءمة الاستراتيجيات الاتحادية والمحلية والتنسيق فيما بينها، ورفع مستوى الأداء والإنتاجية وتعزيز الاقتصاد الوطني المستدام القائم على المعرفة والابتكار».

وأضاف معاليه: «تناقش الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل بروح الفريق الواحد وأصحاب الهدف الواحد وأخوة البيت الواحد، لرسم الخطط وتطوير الرؤى لمواجهة التحديات».

## قطاعات رئيسة

سلطت الاجتماعات التي شهدت حضور 500 مسؤول من حكومات اتحادية ومحلية، الضوء على الاقتصاد الرقمي بوصفه أحد أبرز مجالات التنمية. وأكد معالي عمر بن سلطان العلماء، وزير دولة للذكاء الاصطناعي أن دولة الإمارات العربية المتحدة قدمت تجربة عالمية رائدة في تسريع تبني التكنولوجيا الحديثة في مختلف مجالات العمل الحكومي، بما يسهم بتطوير الخدمات الحكومية ودعم القطاعات المستقبلية وتعزيز النشاطات الاقتصادية الرقمية التي تدعم إجمالي الناتج المحلي للدولة بشكل مباشر وغير مباشر.

ومن الموضوعات الأخرى التي تم التطرق إليها، سهولة تدشين الأعمال في الدولة، حيث تناولت الحكومة خلال الاجتماع قيمة إطلاق الأعمال في الدولة وتباحثت سُبل

↑ من المحاور التي نظرت فيها الاجتماعات السنوية احتياجات المتقاعدين، وشمل ذلك تأسيس برنامج وطني للمتقاعدين ودعمهم وتوفير حزمات خدماتية وحوافز لضمان راحتهم واستقرارهم اجتماعياً، بما في ذلك التأمين الصحي.

**«تناقش الاجتماعات السنوية لحكومة الإمارات تحديات الحاضر وتطلعات المستقبل بروح الفريق الواحد وأصحاب الهدف الواحد وأخوة البيت الواحد، لرسم الخطط وتطوير الرؤى لمواجهة التحديات».**

**معالي محمد بن عبدالله القرقاوي،**
وزير شؤون مجلس الوزراء والمستقبل

الحد من وتقليص الإجـراءات الحكومية اللازمة وتسريع الإجراءات الحكومية لمساعدة الشركات في المنافسة في الأسواق. كما تناولت الاجتماعات أساليب الترويج للمنتجات والخدمات الإماراتية من خلال مكاتب التسويق الحكومية حول العالم.

وأوضحت وكالة أنباء الإمارات (وام) أن المبادرة التي تأتي تماشياً مع جهود الحكومة الإماراتية لتعزيز التنافسية في اقتصاد البلاد والترويج للمنتجات والخدمات الإماراتية في الأسواق العالمية وتحفيز النشاط الاقتصادي وزيادة التنافسية بين الصادرات الوطنية والمحافظة على مكانتها العالمية الرائدة. كما تهدف إلى تعزيز عدد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية لدعم مكانة الخدمات الإماراتية في مختلف الأسواق العالمية».

وعلى نحو متصل، كان قطاع السياحة من الموضوعات الرئيسة المؤثرة في اقتصاد الإمارات، خاصةً مع استثمار كل من إمارتي أبوظبي ودبي بشكل مكثف في هذا القطاع الحيوي وتبني الإمارات الشمالية جهوداً حثيثة لاستقطاب السياح من مختلف الدول الإقليمية والعالمية.

إلى ذلك، تسعى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة إلى تبني عدد من مختلف البرامج ورفع القدرة التنافسية في قطاع السياحة وتوحيد الجهود في هذا القطاع وتطوير بيئة تشريعية وتأسيس منصة لبيانات السياحة وطرح برنامج مسرعات.

ومن المحاور الأخـرى التي نظرت فيها الاجتماعات السنوية احتياجات المتقاعدين، وشمل ذلك تأسيس برنامج وطني للمتقاعدين ودعمهم وتوفير حزمات خدماتية وحوافز لضمان راحة واستقرار المتقاعدين اجتماعياً، بما يشمل التأمين الصحي.

كما ناقشت الحكومة الإماراتية خلال أعمال الدورة الثالثة للاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة سبل تطوير عدد من المبادرات النوعية ضمن محور المجتمع الإماراتي، في موضوع «الطفولة المبكرة» من عمر «0 – 8 أعوام»، بهدف إرساء منظومة تشريعية تحقق أفضل رعاية لأكثر من مليون طفل في مرحلة الطفولة المبكرة. وتنوعت مبادرات الطفولة المبكرة لتشمل إصدار قانون الطفولة المبكرة، وتطوير المجلس الوطني لتنمية الطفولة المبكرة، إلى جانب باقة خدمات الطفولة المبكرة، وأخيراً الملف الموحد لكل طفل. علاوة على ذلك، تم تبني عدد من المبادرات لتكريم المعلمين والاعتراف بإنجازاتهم وتمكينهم للقيم ببيئة تناسب الطلاب.

وفي حين تركز مبادرات ومحاور الاجتماع السنوي على العقد المقبل، غير أنها أيضاً تُخلد إرث الوالد المؤسس الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رحمه الله.

في هذا الصدد، ناقشت معالي نورة بنت محمد الكعبي، وزير الثقافة وتنمية المعرفة مبادرة لتطوير ميثاق وطني لنهج زايد وشخصيته وقيمه التي تشكل منظومة أخلاقية للمواطنين الإماراتيين وترجمته لعدة لغات وتوزيعه في جميع المحافل المحلية والدولية للتعريف بشعب الإمارات وقيمه المستمدة من قيم الوالد المؤسس.

## نظرة اقتصادية

جاءت الاجتماعات السنوية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة في وقت تشهد فيه الأعمال تفاؤلاً وثقة في الاقتصاد المحلي. فوفقاً لاستطلاع أجراه بنك HSBC، يتوقع 83% من رجال الأعمال في دولة الإمارات نمواً في المبيعات عام 2020، في حين توقع 92% تحسناً في آفاق التوسع خارج البلاد خلال العامين المقبلين.

وثبتت «فيتش» وكالة التصنيف الائتماني العالمية، التصنيف الائتماني السيادي طويل الأجل بالعملتين الأجنبية والمحلية لإمارة أبوظبي عند درجة AA، مع منحه نظرة مستقبلية مستقرة بما يعكس المقاييس المالية والخارجية القوية لإمارة أبوظبي وارتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي.

الجدير بالذكر أنه من شأن الاجتماعات السنوية أن تحفز الإصلاحات التحولية التي تتبناها الحكومة التي قد يكون أثرها واضحاً في الوقت الراهن على آفاق الاقتصاد الوطني.

# تنامي قطاع الصحة

الرعاية الصحية في أبوظبي تشهد انتعاشاً ضمن الاستراتيجيات والميزانيات الحكومية على المستويين الاتحادي والمحلي، ما يعزز من الجاذبية الاستثمارية لهذا القطاع.

كليفلاند كلينك أبوظبي
Cleveland Clinic Abu Dhabi

← وقعت مايو كلينيك اتفاقية مع مدينة الشيخ شخبوط الطبية.

↓ يتم تشغيل عمليات مستشفى توام (العين) ضمن اتفاقيات تم توقيعها مع مجموعة مستشفيات جون هوبكينز الدولية.

شهدت الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة خلال السنوات القليلة الماضية قفزات نوعية وإنجازات كبيرة، تتوافق والتحديات المتزامنة وتواكب الأنظمة العالمية. وتجدر الإشارة إلى أن تطوير هذا القطاع يعد من المحاور الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله.

وتوفر الدولة بيئة جاذبة للاستثمارات الموجهة نحو تطوير قطاع الرعاية الصحية، لا سيما المؤسسات الطبية العالمية، بما فيها مستشفى مايو كلينيك الكائن في ولاية مينيسوتا ومستشفى كليفلاند كلينيك في ولاية أوهايو، اللذان حصلا على المركزين الأول والثاني على التوالي ضمن تصنيف مجلة نيوز ويك لأفضل مستشفيات الولايات المتحدة الأميركية. في حين جاء مستشفى جون هوبكينز بولاية بالتيمور بالمركز الرابع.

هذه المستشفيات الثلاثة أيضاً، حلّت بالمراكز الأربعة الأولى ضمن تقرير الولايات المتحدة الأميركية للأخبار والعالم السنوي الذي يقوم على تحليل بيانات ما يقارب 5 آلاف مركز طبي في أميركا لتقييمها ضمن مؤشرات 16 تخصصاً طبياً، بما في ذلك السرطان والسكري وأمراض الروماتيزم وغيرها، إضافةً إلى معدلات الوفيات وسلامة المرضى والموظفين المتخصصين وسمعة المستشفى.

إلى جانب هذا النجاح المبهر، فإن هذه المؤسسات الطبية المشهورة عالمياً تتسم بقاسم مشترك آخر، ألا وهو وجودها في العاصمة الإماراتية أبوظبي.

فقد كان لحضور مجموعة مايو كلينيك إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، أثر كبير في مشهد الرعاية الصحية بأبوظبي الذي يشهد تنامياً سريع الوتيرة. فبعد توقيع اتفاقية مع مدينة الشيخ شخبوط الطبية، تم تدشين مركز طبي يمتد على مساحة 30 ألف متر مربع ويوفر 741 سريراً العام الماضي.

على صعيد آخر، افتتح مستشفى كليفلاند كلينك أبوظبي، المملوك لمبادلة للرعاية الصحية، أبوابه عام 2015 ويوفر 364 سريراً. كما تبنى المستشفى عدداً من العمليات الجراحية التي كانت الأولى من نوعها في الإمارات

العربية المتحدة والمنطقة، وشملت أول عملية لزرع قلب وكبد وعملية نقل رئتين في الدولة. علاوة على ذلك، تضم مبادلة للرعاية الصحية تحت مظلة عملياتها مستشفى هيلث بوينت ومركز امبريال كوليدج لندن للسكري والمختبر المرجعي الوطني ومركز أبوظبي للتطبيب عن بُعد ومركز العاصمة للفحص الصحي وأمانة للرعاية الصحية.

في الوقت نفسه، يتم تشغيل عمليات مستشفى توام (العين) ومستشفى الرحبة اللذين يعدان جزءاً من مجموعة المستشفيات والمراكز الصحية العامة التابعة لشركة أبوظبي للخدمات الصحية (صحة) والمملوكة لدائرة الصحة بأبوظبي، ضمن اتفاقيات تم توقيعها مع مجموعة مستشفيات جون هوبكينز الدولية عامي 2006 و2008 على التوالي.

إن تقديم خدمات رعاية صحية من الطراز العالمي ضمن المحاور الستة التي تسطرها أجندة الإمارات الوطنية يأتي تماشياً مع رؤية 2021 ورؤية أبوظبي 2030 واستراتيجية القطاع الصحي في أبوظبي. كما أن الدخول في شراكات مرموقة مع أسماء بارزة في قطاع الصحة، مثل مايو كلينك ومستشفيات جون هوبكينز الدولية، تُسهم في الارتقاء بالتكنولوجيا والممارسات والمعايير الطبية في دولة الإمارات العربية المتحدة. فإلى جانب الخدمات الصحية المرموقة التي يتم توفيرها للمجتمع، والتي تشهد نمواً مطرداً، فإن هذه الشراكات الدولية تأتي أيضاً ضمن الجهود المحلية لتنويع الاقتصاد، خاصة على صعيد السياحة العلاجية التي تعد من أولويات الأجندة الوطنية، حيث يسهم القطاع في زيادة الإنفاق الأجنبي المباشر، فضلاً عن التنمية الاقتصادية بشكل عام، من خلال توفير الوظائف ودعم تنامي الأعمال، مثل الصيدليات وتطوير الأجهزة الصحية والبحث والتطوير.

ووفقاً لتقرير مستقبل الرعاية الصحية العالمي 2019 الصادر عن شركة ديلوت للخدمات، فإنه من المتوقع أن يرتفع الإنفاق على الرعاية الصحية العالمية بمعدل نمو سنوي نسبته 5.4% خلال الفترة من 2017 وحتى 2022، ليرتفع من 7,724 تريليون دولار أميركي ويصل إلى 10,059 تريليون دولار أميركي.

كما توقع تقرير لشركة جراند فيو للبحوث واستشارات الأعمال، أن تبلغ القيمة السوقية لقطاع السياحة العلاجية العالمي نحو 179,6 مليار دولار أميركي بحلول عام 2026 وبمعدل نمو سنوي مركب يصل إلى 21.9% خلال الفترة المتوقعة.

وعلى نحو متصل، فإن ارتفاع تكلفة العمليات الجراحية في المناطق المتطورة سيسهم في رفع الإقبال على الدول النامية، الأمر الذي سيحفز قطاع السياحة العلاجية العالمي خلال السنوات المقبلة. إضافةً إلى ذلك فمن شأن توافر حلول الرعاية الصحية الشمولية واعتماد التكنولوجيا المتطورة في المناطق المتطورة وبأسعار منخفضة، أن تجعل منها وجهة مميزة للسياحة العلاجية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتمتع بمكانة راسخة تمكنها من تحقيق المكاسب عبر النمو الذي يشهده قطاع السياحة العلاجية. ففي تحليل حديث تبنته كل من شركة إيوروومونيتور إنترناشيونال للأبحاث وفيتش للحلول، أظهر أن الإنفاق على الرعاية الصحية في دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018 بلغ 50,3 مليار درهم تقريباً، بزيادة نسبتها 5.4%، مقارنةً بعام 2017. في حين ارتفعت مبيعات السياحة العلاجية في دولة الإمارات بنسبة 5.5% في عام 2018، مقارنةً بعام 2017، لتصل 12,1 مليار درهم مدعوماً بعدد من المبادرات الحكومية وزيادة خصخصة القطاع على شكل استثمارات وتشييد منشآت صحية رفيعة الطراز.

ومن المتوقع أن يستمر نمو قطاع السياحة العلاجية في الدولة مع نظرة إيجابية مع بلوغ حجم المبيعات 19,5 مليار درهم بحلول عام 2023.

↑ ارتفعت مبيعات السياحة العلاجية في دولة الإمارات بنسبة 5.5% في عام 2018، لتصل 12,1 مليار درهم.

وتضع أبوظبي نصب عينيها زيادة وعي المجتمع العالمي باسم العاصمة الإماراتية وتنويع ديموغرافية الزوار للسياحة العلاجية وتعزيز سمعتها بوصفها مركزاً رائداً ووجهةً مميزة للقطاع. ولتحقيق هذا الهدف تركز العاصمة على ثلاثة محاور تدعم سوق الطلب على السياحة العلاجية، وهي البنية التحتية والترويج والخدمات اللوجستية، حيث تعد هذه المحاور أساسية لتحقيق سلسلة التوافر والطلب للقطاع.

فعلى صعيد البنية التحتية، ووفقاً لبيانات حديثة عن بوابة البيانات الرسمية لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، تضم العاصمة أبوظبي 52 مستشفى، منها 15 مستشفى حكومياً و37 خاصاً. وتوفر هذه المستشفيات مجتمعةً 5043 سريراً، منها 2987 في المستشفيات الحكومية و2056 سريراً في المستشفيات الخاصة.

وأعلنت دائرة الصحة في أبوظبي الجهة الحكومية الرسمية لقطاع الصحة في العاصمة، أن أبوظبي ستحتاج إلى 2100 سرير إضافي بحلول عام 2025 لتلبية الطلب المتزايد على الصعيد المحلي والزوار الساعين للسياحة العلاجية.

وفي شهر سبتمبر عام 2018 استقبلت جامعة خليفة للعلوم والتكنولوجيا أول دفعة من طلاب كلية العلاج الطبي بهدف دعم مكانة أبوظبي مركزاً بارزاً في مجال الطب وتدريب الكوادر الإماراتية المستقبلية من أطباء ومتخصصين.

أما على صعيد الترويج والتسويق، فقد أطلقت دائرة الصحة - أبوظبي ودائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي عام

**«تقوم استراتيجيتنا الأساسية في دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، على استقطاب المزيد من الزوار للإقامة في العاصمة واختبار ما تقدمه الإمارة من خدمات تحت سمائها، إلى جانب الارتقاء بمكانتها مركزاً رائداً في قطاع السياحة العلاجية على الصعيدين العالمي والإقليمي».**

**معالي محمد خليفة المبارك،**
رئيس دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي

2018 البوابة الإلكترونية للسياحة العلاجية، وهي منصة رقمية تتيح للراغبين في زيارة الإمارة والاستفادة من خدماتها الصحية، إمكانية الاستفادة من باقة خدمات ومنتجات متكاملة بدءاً من اللحظة التي يقررون فيها زيارة الإمارة إلى حين شفائهم كلياً ومغادرتهم سالمين إلى أوطانهم.

في هذا الصدد، يقول معالي محمد خليفة المبارك، رئيس دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي: «تقوم استراتيجيتنا الأساسية في دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي، على استقطاب المزيد من الزوار للإقامة في العاصمة واختبار ما تقدمه الإمارة من خدمات تحت سمائها، إلى جانب الارتقاء بمكانتها مركزاً رائداً في قطاع السياحة العلاجية على الصعيدين العالمي والإقليمي».

علاوةً على ذلك وتماشياً مع رؤية أبوظبي 2030 وكجزء من إطار عمل برنامج «جودة»، ستستقطب العاصمة تحت سمائها علامات مرموقة من قطاعات السياحة والنقل والهجرة والرعاية الصحية لتقديم منتجات وخدمات رعاية صحية سباقة وذات جودة عالية للسياح الساعين للعلاج الطبي.

وتعكس استضافة العاصمة أبوظبي في شهر أكتوبر العام الماضي الدورة الثانية عشرة من مؤتمر السياحة العلاجية والرعاية الصحية، المكانة البارزة التي تتسم بها أبوظبي على صعيد القطاع والفرص المتوافر التي تطرحها الإمارة للزوار من السياحة العلاجية. وقد رحبت أبوظبي على هامش المؤتمر بما يزيد على 100 من مقدمي خدمات السياحة العلاجية وعمدت إلى تعريفهم بقدراتها وما توفره الإمارة من خدمات رعاية صحية.

وأوضح سيف سعيد غباش، وكيل دائرة الثقافة والسياحة - أبوظبي في حديث له خلال المؤتمر أن أبوظبي تمتلك بنية تحتية تؤهلها لتكون واحدة من أكثر الوجهات المفضلة للسياحة العلاجية في العالم، انطلاقاً من المستوى العالمي للرعاية والمرافق الطبية المتوافرة في الإمارة، إلى جانب تنوع معالمها الثقافية والتجارية والترفيهية، وأضاف: «تتمتع المنطقة بإمكانات هائلة للنمو، ويشكل قطاع السياحة العلاجية أحد مجالات التركيز الرئيسة لدينا في الوقت الحالي، إذ يعد إحدى وسائل تعزيز النمو الحيوي للعاصمة، بما ينسجم مع خطط التنويع الاقتصادي لدولة الإمارات».

وعند التطرق في الحديث إلى الخدمات اللوجستية، قامت الاتحاد للطيران، الناقلة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة، بإطلاق خدمتين جديدتين لتسيير رحلة المرضى من أصحاب الحالات الطبية. أولهما خدمة تقييمية يتم عرض المرضى على طاقم أطباء الاتحاد للطيران المكون من 12 طبيباً للحصول على تصريح سفر بالنظر إلى الحالة الصحية خلال يوم واحد. أما الثانية فيتم فيها خدمة نقل المسافرين من بيوتهم أو الفنادق ومرافقتهم خلال السفر واصطحابهم إلى الوجهة المحددة برفقة طاقم تمريض مؤهل.

يقول توني دوغلاس، الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتحاد للطيران: «لقد شهدت أبوظبي استثمارات عالمية مهمة لتعزيز الخدمات الطبية التي توفرها، ويسعدنا أن نقوم بدورنا والإسهام بإتاحة تلك الرعاية الطبية عالمية المستوى على أوسع نطاق».

إن من شأن خدمات الرعاية الصحية التي تقدمها أبوظبي الإسهام في الارتقاء بمكانة العاصمة مركزاً إقليمياً وعالمياً للسياحة العلاجية، مدفوعاً بموقع الإمارة الاستراتيجي والكوادر الطبية والقدرات العلاجية العالمية والحديثة التي تقدمها. وبالنظر إلى جميع ما ذُكر، تتمتع أبوظبي بمكانة مرموقة لتصبح خياراً بارزاً بين المرضى في منطقة الشرق الأوسط وروسيا والصين، ناهيك عن بقية أرجاء العالم.

↓ الاتحاد للطيران تُطلق خدمة مبتكرة يتم بموجبها عرض المسافرين من المرضى على طاقم أطباء الاتحاد للطيران المكون من 12 طبيباً للحصول على تصريح سفر بالنظر إلى الحالة الصحية خلال يوم واحد.

# الابتكار هدف استراتيجي محوري

زيارة بيل غيتس الأخيرة إلى أبوظبي تسلط الضوء على الرابط المشترك بين المؤسس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس ودولة الإمارات العربية المتحدة، مع التزام الطرفين باستشراف الابتكار.

صرّح أغنى رجل في العالم بأن الشركات الناشئة ذات الأفكار الكبيرة التي يدعمها، تتمتع بنسبة نجاح تصل إلى 50%، وفي المقابل طبيعة الابتكار تنطوي على أخطار بالنسبة ذاتها. ففي حديثه أمام وسائل الإعلام بعد حضور فعاليات منتدى بلوغ الميل الأخير الذي عُقد في أبوظبي مؤخراً، أفاد بيل غيتس، المؤسس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس، بأن العديد من الأشخاص يقومون بتمويل الأعمال المبتكرة، لأننا بحاجة إلى هذا العامل لحل العديد من تحديات تغير المناخ، وأضاف: «لذلك؛ قمت بتأسيس مبادرة بريك ثرو إنيرجي فنتشرز التي تستثمر بالعديد من الشركات الناشئة».

يقول بيل غيتس: «على الرغم من محبتي لدعم جميع الشركات الناشئة، إلا أنه علي القول إن هناك خطراً كبيراً في ذلك، إذ إن نسبة فشل الشركة تزيد على 50%. فنجاحها يعد عملية أصعب من رأس المال الاستثماري الاعتيادي. فقطاع الطاقة صعبٌ للغاية، لكن يتوجب علينا استشراف الابتكار ودعمه».

وعلى الرغم من مستوى خطر الفشل المرتفع، إلا أن غيتس يدعم ويؤكد على عنصر الابتكار، حيث إنه ليس دافعاً رئيساً للطاقة المتجددة فحسب، بل هو أيضاً محور بارز ونقطة فارقة لدى الشركات والأمم. ولذلك؛ جعلت دولة الإمارات العربية المتحدة من الابتكار إحدى أهم أولوياتها. فالهدف في ذلك، الارتقاء بمكانة البلاد لتصبح إحدى أكثر الأمم ابتكاراً في العالم.

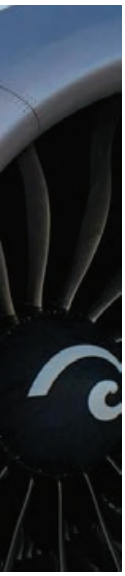

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، ورجل الأعمال الشهير بيل غيتس، المؤسس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس، في متحف اللوفر أبوظبي.

وقد تبوأت الإمارات العربية المتحدة المركز 36 ضمن مؤشر الابتكار العالمي عام 2019 (متقدمةً بمرتبتين عن عام 2018). وتعد الدولة في هذا المركز الأعلى بين دول العالم العربي وضمن قائمة الدول ذات الدخل المرتفع التي تولي اهتماماً كبيراً بالاستثمار في الأبحاث والتطوير.

وتعقيباً على نتائج مؤشر الابتكار العالمي، صرح معالي سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد: «منحتنا قوة أدائنا الابتكاري على المستوى العالمي الثقة للشروع في برنامج طموح للابتكار عبر عدد من المبادرات على المدى القصير لتعزيز مرتبة الإمـارات العربية المتحدة عالمياً، ومبادرات تحوّلية على المدى الطويل لاستدامة النتائج الإيجابية للدولة في مجالات الابتكار على المستوى العالمي». وأضاف معاليه: «من هذا المنطلق، سيتم نشر مبادرات جديدة تهدف بشكل أساسي إلى توسيع نطاق البحوث الأساسية والتطبيقية التي أُجريت في الدولة وربطها بآليات تمويل متطورة. إضافة إلى ذلك، تتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز الاقتصاد المعرفي عبر زيادة عدد تطبيقات الملكية الفكرية وتسجيلها، وذلك من خلال استقطاب الشركات الأجنبية وتطوير نظام لترخيص شركات الملكية الفكرية».

إلى ذلك، يرتكز تبني الابتكار في الدولة على أربعة محاور رئيسة، وهي تدشين خطة استثمار مستدامة لدى الكوادر الإماراتية وتنمية الاقتصاد المحلي بعيداً عن قطاع النفط وتعزيز تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيد العالمي وطرح منهجيات تعاونية وثقافة عملية للابتكار.

ومـن المحركات التي تقود هـذه المهمة مبادرة الاستراتيجية الوطنية للابتكار التي تطرح منظوراً واسعاً يشمل مختلف القطاعات.

وتُعنى الاستراتيجية التي طُرحت قبل خمس سنوات، بتأسيس بيئة تحفز الابتكار على شكل مؤسسات داعمة وتشريعات قانونية، ما يؤدي إلى دعم حاضنات

**على الرغم من محبتي لدعم جميع الشركات الناشئة، إلا أنه علي القول إن هناك خطراً كبيراً في ذلك، إذ إن نسبة فشل الشركة تزيد على 50%. فنجاحها يعد عملية أصعب من رأس المال الاستثماري الاعتيادي. فقطاع الطاقة صعبٌ للغاية، لكن يتوجب علينا استشراف الابتكار ودعمه.**

**بيل غيتس،**
المؤسس المشارك لمؤسسة بيل وميليندا غيتس

↑ أطلقت الاتحاد للطيران العام الماضي أول رحلة تجارية من أبوظبي إلى أمستردام يتم تشغيلها باستخدام وقود حيوي مصنوع من النباتات المزروعة في المياه المالحة.

↓ دشنت هيئة تنظيم الاتصالات، مركزاً للابتكار الرقمي المتخصص في أبحاث تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الابتكار والبنية التقنية التحتية لتحفيز الابتكار في مختلف القطاعات. كما تهتم أيضاً، ببث ثقافة الابتكار بين المؤسسات الحكومية من خلال تبني مناهج مبتكرة وتشجيع القطاع الخاص على تدشين مراكز أبحاث علمية واحتضان التكنولوجيا الحديثة وتطوير منتجات وخدمات مبتكرة.

بشكل عام؛ تنظر الحكومة إلى الابتكار بكونه ركيزة للتنمية الاقتصادية، ونتيجة لذلك شهدت البلاد خلال السنوات القليلة الماضية ارتفاع أعداد حاضنات ومسرعات الأعمال ومساحات العمل الابتكارية التي تقدم الدعم لرواد الأعمال والشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا فيها. من بين هذه الحاضنات مركز in5، وهو منصة تمكين أعمال قامت على تدشينها مجموعة تيكوم. إضافة إلى مركز Dtec الذي يعد أكبر مجمع للشركات الناشئة بمنطقة الشرق الأوسط، و«كريتو لابس» حاضنة ومسرعة الأعمال الشاملة ومساحة العمل المشتركة في مدينة مصدر.

وبمناسبة إطلاق الاستراتيجية الوطنية للابتكار، قال صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله: «دولة الإمارات اليوم هي الأولى عربياً في الابتكار، وهدفنا أن نكون ضمن الأفضل عالمياً في الابتكار خلال السنوات المقبلة».

ويتمحور التركيز على الابتكار في سبعة قطاعات رئيسة، هي النقل والتعليم، والصحة والتكنولوجيا والمياه والفضاء والطاقة المتجددة، وشهد القطاع الأخير نجاحاً باهراً بفضل مدينة مصدر في العاصمة ومحطة نور أبوظبي التي تعد أكبر محطة طاقة شمسية في العالم. علاوة على ذلك، أطلقت الاتحاد للطيران العام الماضي أول رحلة تجارية من أبوظبي إلى أمستردام يتم تشغيلها باستخدام وقود حيوي مصنوع من النباتات المزروعة في المياه المالحة.

وبدأ تركيز حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة يؤتي ثماره مع تأسيس عدد من المؤسسات الحكومية مختبرات، أو مراكز ابتكار خاصة بها. على سبيل المثال؛ قامت هيئة تنظيم الاتصالات بتدشين مركز الابتكار الرقمي الذي يسعى إلى تزويد المؤسسات الحكومية بالخدمات التي تسهم في تطوير تطبيقات الهواتف الذكية. ومع إطلاق هذا المركز وقّعت الهيئة العديد من اتفاقيات التعاون مع شركات رائدة في قطاع التكنولوجيا، مثل «أبل» و«بلاك بيري» و«أندرويد» و«مايكروسوفت» لتوفير تقنيات فائقة التطور للدوائر الحكومية.

علاوة على ذلك، تدعم العديد من الشركات العاملة في القطاع الخاص لدى دولة الإمارات العربية المتحدة، نهج الابتكار، من الأمثلة على ذلك تدشين بنك الإمارات دبي الوطني أول شبكة تجريبية للتعاملات الرقمية «بلوك تشين». إضافةً إلى تأسيس مختبر المستقبل في العام نفسه ونظام تبني الخدمات المصرفية باستخدام بصمة الوجه عام 2017. كما افتتحت مجموعة الاتحاد للطيران وشركة مايكروسوفت أول أكاديمية للذكاء الاصطناعي في شهر يناير العام الماضي. في حين جاء إطلاق أكاديمية مهارات الذكاء الاصطناعي نتيجة للتعاون بين الاتحاد للطيران والكليات التقنية العليا في شهر أبريل الماضي.

إن من شأن العدد المتزايد في الشراكات بين الأكاديميات والمؤسسات التقنية أن يدعم مسيرة الابتكار أيضاً، فعلى سبيل المثال جاء تدشين مركز الإمارات للابتكار في الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (إبتيك) نتيجة تعاون بين شركة مجموعة الإمارات للاتصالات (اتصالات) ومؤسسة الاتصالات البريطانية «بي تي» وبدعم من صندوق تطوير قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات التابع لهيئة تنظيم الاتصالات، بهدف المضي قدماً بتقنيات وأنظمة ذكية لشبكات الجيل التالي وتطبيقات وخدمات تكنولوجيا المعلومات، من أجل وضع البنية التحتية الداعمة لتسهيل وتطوير وتمكين شبكات الاقتصاد الرقمي داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

إلى ذلك، تتوافق جهود الإمارات العربية المتحدة والأطر والممكنات الاستراتيجية التي تتبناها في مختلف المجالات المرتبطة بالابتكار، مثل الاستراتيجية الوطنية للابتكار والابتكار المتقدم، واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي والثورة الصناعية الرابعة وغيرها. كما أن الدولة تسعى باستمرار إلى دعم نظام الاقتصاد المبتكر فيها لضمان استمرارية مكانتها في طليعة مسيرة التطور التقني.

# «مبادلة للطيران» ترتقي بالقطاع

أبوظبي تمضي في استراتيجيتها لترسيخ مكانتها مركزاً بارزاً لقطاع الطيران والنقل الجوي العالمي من خلال تعزيز قدراتها الراهنة وتدشين منصة قوية للنمو المستقبلي.

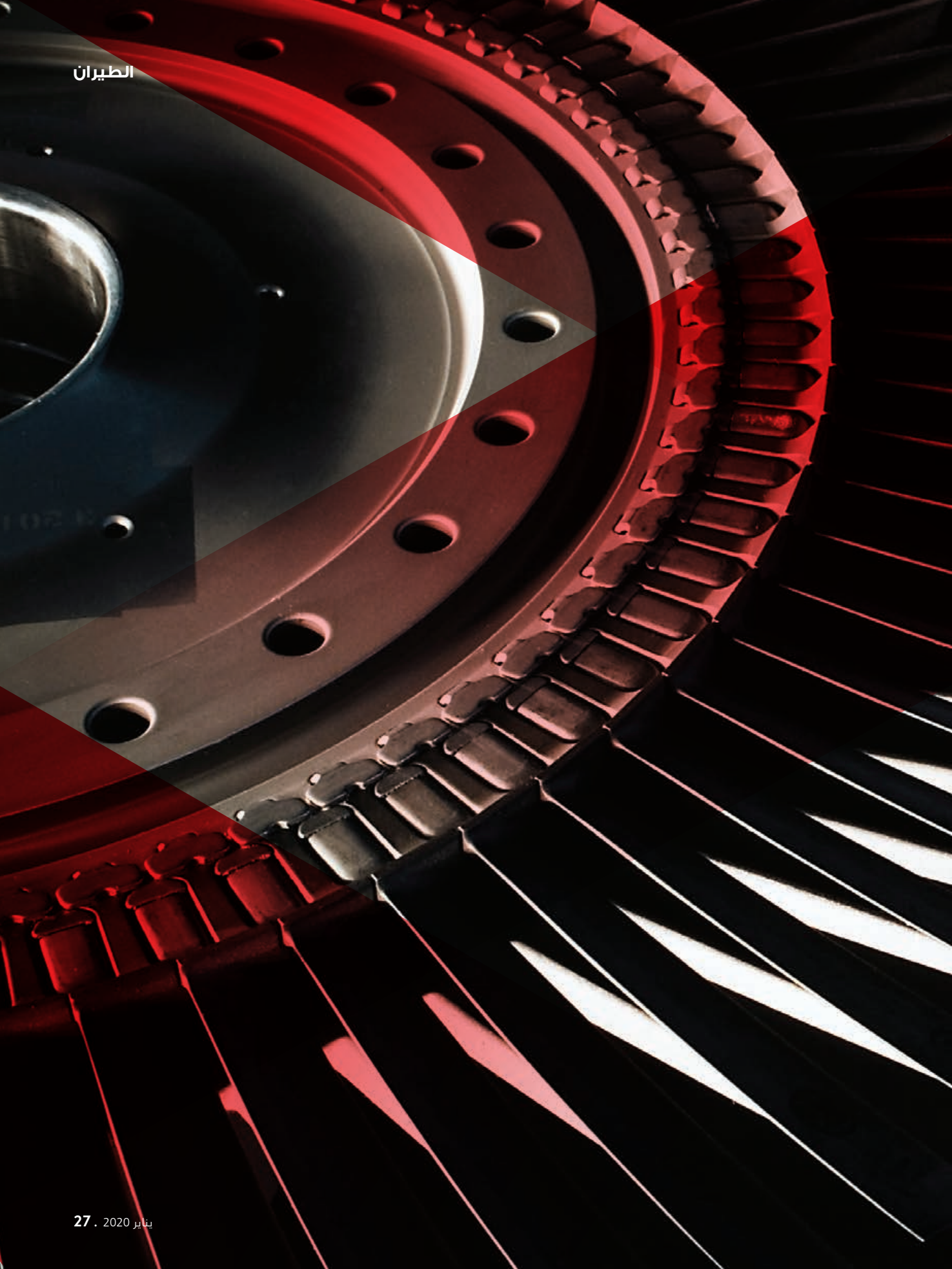

**كشف** صـنـدوق الـثـروات السيادية في أبوظبي «مبادلة للاستثمار» النقاب عن مجموعة أعمال جديدة تعنى بتطوير قطاع الطيران وصناعاته في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وستقوم «مجموعة سند» الحديثة والرائدة في قطاع الطيران التي تضم تحت مظلتها كلاً من «سند لتقنيات الطيران» المتخصصة في خدمات الصيانة والإصلاح والعَمرة لمحركات الطائرات، و«سند لتقنيات الطاقة» المتخصصة في توفير خدمات الصيانة والإصلاح والعَمرة للتوربينات الغازية، و«سند للتمويل» المعروفة سابقاً باسم «سند لحلول الطيران» والمتخصصة بتوفير خدمات الدعم المالي لتمويل قطع غيار المحركات ومكوناتها، بقيادة الاستثمارات الاستراتيجية في هذا القطاع.

في هذا الصدد، يقول بدر العلماء، رئيس وحدة صناعة الطيران والصناعات العسكرية في شركة «مبادلة للاستثمار»: «ستقود المجموعة الجديدة جهود مبادلة الاستراتيجية الهادفة إلى الاستثمار في أرقى التقنيات والقدرات على امتداد أسواق صناعة الطيران على المستوى العالمي، حيث تعتمد استراتيجيتنا على توظيف، توزيع، والاستثمار في تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، للاستفادة من الفرص الهائلة التي تتيحها تطبيقات الثورة الصناعية الرابعة».

وأضاف العلماء: «مما لا شك فيه، أن دمج الشركات التابعة لنا تحت مظلة واحدة خطوة ضرورية لتحقيق رؤيتنا، في وقت نتطلع فيه إلى تعزيز القيمة المضافة التي نوفرها لشركائنا وعملائنا على امتداد سلسلة القيمة المضافة في قطاع الطيران والصناعة، ومع ما تميزت به قيادة الشركات الثلاث من قدرة متميزة على تحقيق النجاح وتوفير القيمة المضافة، فإن تأسيس المجموعة الجديدة سيمكن فريق القيادة من تحقيق المزيد من الإنجازات في السنوات المقبلة».

تأتي هذه الخطوة ضمن عدد من التوجهات التي تتخذها «مبادلة» لشركاتها التابعة العالمية في قطاع الطيران. ففي شهر مايو أعلنت الشركة عن إطلاق اسم «سند لتقنيات الطيران» على شركة الخدمات والحلول التوربينية التي تتمتع بمسيرة حافلة على مدى ثلاثة عقود والمتخصصة في خدمات الصيانة والإصلاح والعَمرة لمحرّكات الطائرات وتوربينات الغاز.

إلى ذلك، يعد قطاع صناعات الطيران من المحاور التي توليها «مبادلة» أهمية كبرى لمواكبة أهم التطورات التكنولوجية وتعزيز الابتكار ودعم مسيرة اقتصاد أبوظبي التحولية والارتقاء بمكانتها حول العالم. وفي عام 2018 استثمرت «مبادلة» ما يزيد على 70 مليار درهم في أصولها ضمن مختلف القطاعات القائمة، من بينها التكنولوجيا وصناعات الطيران والسلع والأوراق المالية، إلى جانب عمليات الاستثمار الجديدة في قطاعات الصناعات الدوائية والتكنولوجيا الطبية، والأعمال الزراعية والاستزراع السمكي.

ووفقاً للتقرير السنوي الصادر عن الشركة عام 2018، بلغت قيمة أصول «مبادلة» نحو 841 مليار درهم.

يقول خلدون خليفة المبارك، الرئيس التنفيذي لمجموعة مبادلة والعضو المنتدب: «إن التطورات التكنولوجية تخلق إمكانات قيّمة في مختلف القطاعات التي نستثمر بها، ما يتيح لنا الفرصة لنعزز مكانتنا مستثمراً عالمياً مؤثراً. إضافة إلى ذلك، نعمل على توسيع استثماراتنا وتوطيد علاقاتنا لدعم مسيرة أبوظبي وترسيخ مكانتها بوصفها وجهة رائدة للتكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا».

ومما لا شك فيه أن التركيز على قطاع صناعات الطيران يساعد كلاً من أبوظبي و«مبادلة» على دخول أسواق جديدة وطرح خدمات مبتكرة متميزة.

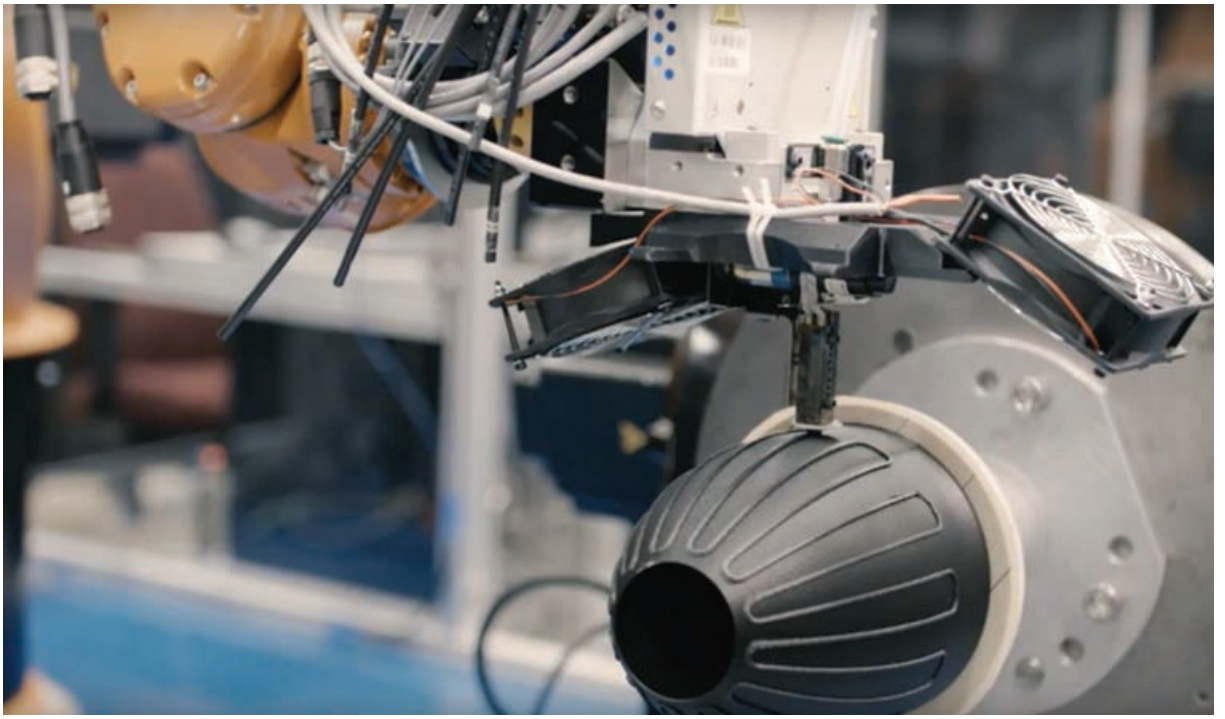

↓ الصناعات التابعة (الطباعة ثلاثية الأبعاد) في قطاع صناعات الطيران والدفاع شهدت نمواً مطرداً خلال السنوات القليلة الماضية.

يعد قطاع صناعات الطيران من المحاور التي توليها «مبادلة» أهمية كبرى لمواكبة أهم التطورات التكنولوجية وتعزيز الابتكار.

## سوق خدمات قطاع الطيران

أظهرت بيانات تقرير صادر عن شركة بوينج، عملاق صناعة الطيران الأميركي، أن منطقة الشرق الأوسط تستحوذ على أكثر من 8% من الطلب العالمي على خدمات الطيران، بقيمة تصل إلى 745 مليار دولار أميركي، وبمعدل نمو سنوي يبلغ 4.6%. وستكون المنطقة بحاجة إلى نحو 218 ألف موظف جديد على مدى السنوات العشرين المقبلة، منهم 60 ألف طيار، و63 ألف فني و95 ألفاً من أفراد طاقم الطائرة.

وفي هذا الشأن، يقول إحسان منير، نائب الرئيس للتسويق والمبيعات التجارية لدى شركة بوينج: «تتمتع منطقة الشرق الأوسط بموقع جغرافي لا مثيل له يتيح ربط الأسواق المتنامية في آسيا وأوروبا وأفريقيا، وهذا بدوره يعزز شهية المنطقة لاقتناء طائرات تجارية جديدة وخدمات خاصة لتشغيل وصيانة تلك الطائرات».

ووفقاً لتقرير بوينج لتوقعات سوق الخدمات 2019 - 2028، فإن سوق الشرق الأوسط تنمو بشكل متزايد يناهز ضعف معدل النمو في أسواق أميركا الشمالية، مدفوعاً بالتعديلات الداخلية، مع ارتفاع تنافسية خطوط الطيران والسعي لتحقيق أكبر حجم من العوائد خلال العقد المقبل. وسيستفيد القطاع من خدمات سلسلة الموارد وقطع الغيار مدعوماً بنمو أساطيل خطوط الطيران ومستويات الانتفاع وتقدم الطائرات بالعمر.

كما أوضحت شركة بوينج في تقريرها، أن الصناعات التابعة (الطباعة ثلاثية الأبعاد) في قطاع صناعات الطيران والدفاع شهدت نمواً خلال السنوات القليلة الماضية، حيث سيصبح أمر طباعة مكونات الطائرات المعقدة بدلاً من تجميعها باستخدام أجزاء مختلفة، أكثر شيوعاً تدريجياً.

وأفادت الشركة أيضاً، بأنه مع تطور تكنولوجيا الطباعة ثلاثية الأبعاد وانتشار استخدامها، سيتم اعتمادها بشكل موسع لإنتاج أجزاء من الطائرة أكثر تعقيداً، وبجودة عالية وبوقت أقل وبتكلفة منخفضة.

↑ تشهد سمعة ومكانة «ستراتا» المرموقة، نمواً ورسوخاً بمرور الوقت، خاصة بعد تسلمها الشحنة الأولى من أضلاع المثبت العمودي والأفقي لذيل طائرة بوينج x777.

وتهدف أبوظبي إلى الاستفادة بأكبر قدر من نمو السوق، ما ينعكس في حجم الاستثمارات بتكنولوجيا قطاع الطيران للمحافظة على ريادتها حول العالم.

على نحو متصل، ذكرت شركة مبادلة في بيانها الرسمي، أن الهوية الجديدة ستسهم في تعزيز استفادة شركة سند لتقنيات الطاقة من الاتجاهات الجديدة في قطاع الصناعة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والأتمتة والذكاء الاصطناعي، ما يتيح لها مواصلة التزامها بتعزيز القيمة المضافة التي توفرها لعملائها.

**«في الوقت الذي نتطلع فيه إلى تعزيز القيمة المضافة، والتي نوفرها لشركائنا وعملائنا على امتداد سلسلة القيمة المضافة في قطاع الطيران والصناعة، ومع ما تميزت به قيادة الشركات الثلاث من قدرة متميزة على تحقيق النجاح وتوفير القيمة المضافة، فإن تأسيس المجموعة الجديدة سيمكن فريق القيادة من تحقيق المزيد من الإنجازات في السنوات المقبلة».**

**بدر العلماء،**
رئيس وحدة صناعة الطيران والصناعات العسكرية
في شركة «مبادلة للاستثمار»

← من شأن شركة سند لتقنيات الطاقة أن تستفيد من الاتجاهات الجديدة في قطاع الصناعة، مثل الطباعة ثلاثية الأبعاد والأتمتة والذكاء الاصطناعي، ما يتيح لها مواصلة التزامها بتعزيز القيمة المضافة التي توفرها لعملائها.

أما على صعيد الاستثمار، فإن المجموعة الجديدة التابعة «لمبادلة» حققت نجاحات في الآونة الأخيرة. ففي شهر نوفمبر عام 2019 وقعت شركة سند لتقنيات الطيران اتفاقية جديدة مع شركة جنرال إلكتريك لتزويدها بخدمات الصيانة لأحدث أنواع محركاتها المستخدمة على طائرات البدن العريض والبدن الضيق.

وبموجب الاتفاقية ستزود «سند لتقنيات الطيران» جنرال إلكتريك بخدمات عمرَة محركات جي إي إن إكس (GEnx) البالغ عددها 315 محركاً حتى عام 2035. إضافة إلى خدمات صيانة محركات «ليب» (LEAP) البالغ عددها 237 محركاً حتى عام 2030 من خلال مركز عملياتها في أبوظبي.

من ناحية أخرى، قامت «ستراتا للتصنيع»، الشركة المتخصصة في تصنيع أجزاء هياكل الطائرات من المواد المركبة التابعة لـ «مبادلة»، بتوقيع اتفاقية شراكة استراتيجية لمدة 10 سنوات مع المركز الماليزي لأبحاث المواد المركبة بهدف تزويد «ستراتا» بأجزاء هياكل الطائرات المصنعة من المواد المركبة. ومن المزمع أن تستلم «ستراتا» أول شحنة خلال الربع الثاني من عام 2020.

مما لا شك فيه أن سمعة ومكانة «ستراتا» المرموقة، تشهدان نمواً ورسوخاً بمرور الوقت، خاصة بعد تسلمها الشحنة الأولى من أضلاع المثبت العمودي والأفقي لذيل طائرة بوينج x777، شهر نوفمبر الماضي.

وتعد «ستراتا» أول مورد لمكونات هياكل الطائرات المصنعة من المواد المركبة لشركة بوينج في العالم العربي وقد كونت علاقات راسخة مع شركة تصنيع الطائرات خلال العقد الماضي.

وتعد طائرة بوينج x777 الجديدة ذات المحركين، الطائرة الأضخم والأكثر كفاءة على مستوى العالم. وتسهم الابتكارات الجديدة المستخدمة في تحقيق انسيابية أكبر للهواء على هيكل الطائرة ورفع كفاءة المحرك في خفض استخدام الوقود والانبعاثات بنسبة 10%، إلى جانب خفض تكلفة العمليات التشغيلية بنسبة 10%، مقارنة بالطائرات المنافسة. ويعكس دور «ستراتا» في تطوير قطاع الطيران العالمي، نجاح «مبادلة» في تطوير المنتجات المبتكرة ذات القيمة المضافة المصنعة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

في هذا السياق، أوضح إسماعيل علي عبدالله، الرئيس التنفيذي لـ «ستراتا»، أن تسليم هذه الشحنة يأتي بالتزامن مع احتفال الشركة بالذكرى السنوية العاشرة وبداية العقد الثاني من عملياتها التشغيلية. ويشكل هذا الإنجاز علامة فارقة في مسيرة نجاحها الطويلة والمستمرة مع شريك موثوق مثل شركة بوينج.

وأضاف: «لا شك أن شركة ستراتا تضطلع بدور ريادي في دعم تطلعات دولة الإمارات العربية المتحدة في قطاع صناعة الطيران، وذلك من خلال توظيفها أرقى التقنيات الرقمية وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، وتزويدها كبرى شركات صناعة الطائرات العالمية بأجزاء هياكل طائرات مصنعة من المواد المركبة تتميز بأعلى مقاييس الجودة العالمية».

↑ وقعت شركة سند لتقنيات الطيران اتفاقية جديدة مع شركة جنرال إلكتريك لتزويدها بخدمات الصيانة لأحدث أنواع محركاتها المستخدمة على طائرات البدن العريض والبدن الضيق.

# القارة السمراء.. منجم للفرص الاستثمارية

التحول المتسارع الذي يشهده اقتصاد القارة الأفريقية يفتح شهية المستثمرين الباحثين عن استثمارات طويلة الأمد، مثل جهاز أبوظبي للاستثمار.

تعد أفريقيا من أحدث الأسواق التي تشهد نقلة نوعية في النمو، الأمر الذي دفع العديد من الجهات الاستثمارية إلى توجيه أنظارها نحو القارة السمراء التي تتمتع بمقومات عدة، منها الأراضي الشاسعة الغنية بالموارد الطبيعية والآفاق الواعدة لاستثمارات البنية التحتية، والقوة السكانية من الشباب العازمين على كتابة فصل جديد للنهوض بها.

ومما لا شك فيه أن القارة تبدو في أعين العديد من المستثمرين، ملاذاً بارزاً لتحقيق العوائد والأرباح. فقد أظهر تقرير للبنك الأفريقي للتنمية أنه بحلول عام 2026 يتوقع نمو إجمالي الناتج المحلي أضعافاً مضاعفة ليصل إلى 15 تريليون دولار أميركي، مقارنة بـ 1,7 تريليون دولار أميركي عام 2010.

ومن المتوقع أيضاً، أن تشهد القارة الأفريقية معدل نمو سنوي يراوح بين 5% و6% خلال العقود القليلة المقبلة، وهي أرقام تعد من بين أسرع معدلات النمو في العالم، حيث من المتوقع أن يرتفع عدد سكانها ليصل إلى 2,7 مليار نسمة بحلول عام 2060.

إلى ذلك، يشكل النمو الديموغرافي أحد أكبر التحديات الاقتصادية في القارة السمراء، حيث ذكر تقرير البنك الأفريقي للتنمية أن الطبقة الوسطى التي يتوقع البعض أن تبلغ نسبياً حجم تعداد الطبقة الوسطى في الهند أو الصين، ستشهد نمواً مستمراً، من 355 مليون نسمة (34% من التعداد السكاني الأفريقي) عام 2010، لتصل إلى 1,1 مليار نسمة (42% من التعداد السكاني الأفريقي) بحلول عام 2060.

وأفاد البنك بأنه بحلول عام 2030 سيصل حجم الإنفاق السنوي في أفريقيا إلى ما يقارب 2,2 تريليون دولار أميركي، وتشكل نحو 3% من الاستهلاك العالمي.

لكن من الأهمية بمكان الإشارة إلى أنه لتحقيق هذه التوقعات، تحتاج أفريقيا لتريليونات الدولارات على شكل قروض تمويلية واستثمارات أجنبية مباشرة.

في هذا السياق، أعلن جهاز أبوظبي للاستثمار مؤخراً عن تدشين القمة الأفريقية للاستثمار في العاصمة الإماراتية أبوظبي، حيث شكل الحدث الذي امتد على يومين منصة لانطلاق الحوار بين أصحاب الاستثمارات طويلة الأمد العالميين وصناديق الثروات السيادية في أفريقيا والمؤسسات المالية والجهات المعنية.

وحضر القمة الأفريقية للاستثمار التي تخللتها ورش عمل وعروض ما يزيد على 180 ممثلاً عن جهات عدة، من بينها صناديق الثروة السيادية والمؤسسات الاستثمارية العالمية، ومالكو الأصول والبنوك والشركات والهيئات متعددة الجنسيات المهتمة بالاستثمار في القارة الأفريقية، بهدف تسليط الضوء على الفرص الاستثمارية الواعدة التي تحتضنها القارة السمراء.

الرسم: طارق بارع

على نحو متصل، أفاد سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان، العضو المنتدب لجهاز أبوظبي للاستثمار، بأن أهمية السوق الأفريقية وجاذبيتها للمستثمرين يزيدان في ظل ارتفاع عدد السكان في القارة، خاصة الشباب. وأضاف: «يشكل كل من صناديق الثروة السيادية ومالكي الأصول طويلة الأجل شركاء نموذجيين للمؤسسات الأفريقية التي تسعى للحصول على رأسمال ثابت. وتهدف القمة الأفريقية للاستثمار لاحتضان هذا التنوع وتحديد المصالح المشتركة بين مختلف الجهات والبحث عن آليات لتخطي العقبات التي تعيق الاستثمارات طويلة الأجل في القارة».

إلى ذلك، يبحث جهاز استثمار أبوظبي باستمرار عن الفرص الاستثمارية الواعدة في الأسواق الناشئة، حيث أظهر التقرير السنوي لعام 2018 الصادر عن صندوق الثروة السيادية أن حجم الاستثمارات في الأسواق الناشئة يشكل 15% إلى 25% من إجمالي أصول الصندوق طويلة الأجل.

↑ تعمد القارة إلى وحدة الصف وإنهاء حقبة تاريخية مزقتها الصراعات فضلاً عن إنهاء عزلتها الاقتصادية، من خلال توفير فرص تجارية واعدة.

## صفقة تجارية جديدة

يولي جهاز أبوظبي للاستثمار اهتماماً كبيراً باتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية الحديثة التي تفتح أبواب الاقتصادات الأفريقية وتولد فرصاً استثمارية وتجارية جديدة.

وتضم الاتفاقية 54 دولة بتعداد سكاني إجمالي يبلغ أكثر من مليار نسمة وإجمالي ناتج محلي يفوق حاجز الـ 3,4 تريليون دولار أميركي، ما يجعلها مجتمعةً رابع أكبر اقتصاد ضمن مجموعة دول العشرين.

وتأتي الاتفاقية التي تم توقيعها عام 2018 في العاصمة الرواندية كيغالي، تماشياً مع جهود تحقيق رؤية الاتحاد الأفريقي وأجندة 2063 الهادفة إلى «القيام بأفريقيا متحدة ومزدهرة ومسالمة يقودها شعبها، وتمثل قوة راسخة في المحافل الدولية».

مما لا شك فيه أن اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ما هي إلا البداية لمسيرة حافلة. في حين القيام بسوق قارية واحدة للسلع والخدمات، تتنقل بها حركة الاستثمار ورجال الأعمال بحرية وتضم أكثر من 50 دولة ذات تشريعات وسياسات وضروريات اقتصادية مختلفة، يبقى قيد تقدم المباحثات.

في معرض توقيع الاتفاقية، صرح الاتحاد الأفريقي بقوله: «مع تدشين اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية وإنجاحها، تعمد القارة إلى وحدة الصف وإنهاء حقبة تاريخية مزقتها الصراعات فضلاً عن إنهاء عزلتها الاقتصادية، من خلال توفير فرص تجارية واعدة، إلى جانب تطوير قطاعات النقل والاتصال والتعاون مع بلدانها».

## استثمارات واعدة

في الأعوام القليلة الماضية، استثمرت الشركات الإماراتية بشكل مكثف في الأصول والشركات الأفريقية. ففي عام 2019 استلمت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم أول

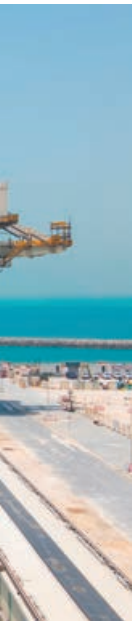

**«تزداد أهمية السوق الأفريقية وجاذبيتها للمستثمرين في ظل ارتفاع عدد السكان في القارة، خاصة الشباب».**

**سمو الشيخ حامد بن زايد آل نهيان،**
العضو المنتدب
لجهاز أبوظبي للاستثمار

شحنة من خام البوكسيت المستخرج من منجم الشركة الذي وصلت قيمته إلى 1,4 مليار دولار أميركي في غينيا. كما أكدت دولة الإمارات العربية المتحدة عام 2018 على استثمار 10 مليارات دولار أميركي في اقتصاد جنوب أفريقيا ومختلف قطاعاتها، مثل السياحة والتعدين.

علاوة على ذلك، أنفق صندوق أبوظبي للتنمية الذي يعد من أبرز المستثمرين في المشروعات المجتمعية والبنية التحتية، نحو 23 مليار درهم في 39 دولة من دول القارة السمراء. كما طالت استثمارات الصندوق ثماني شركات وصندوقي أسهم خاصين بهدف تعزيز مختلف القطاعات في القارة.

كما وقع صندوق أبوظبي للتنمية في الصيف الماضي، اتفاقية يقدم بموجبها 100 مليون دولار أميركي لدعم الابتكار وريادة الأعمال في إثيوبيا.

كما قدمت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة 3 مليارات دولار أميركي عام 2018 على شكل دعم واستثمارات لدول شرق أفريقيا سعياً منها لتعزيز جهود الحكومات الإصلاحية في القارة السمراء. كما أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن مخططات لتمويل مشروع مستقبلي يربط بين مدينة أديس أبابا في إثيوبيا وعصب في إريتريا.

وعلى هامش لقاء معالي سلطان بن سعيد المنصوري وزير الاقتصاد بمعالي فيتلورك جيبر إغزيابر وزيرة التجارة والصناعة الإثيوبية خلال زيارتها إلى الدولة، قال معالي المنصوري: «تعد إثيوبيا شريكاً تجارياً واستثمارياً مهماً لدولة الإمارات العربية المتحدة في منطقة شرق أفريقيا، ولديها سوق ضخم بتعداد سكاني يصل إلى 100 مليون نسمة، وتطرح فرصاً واسعة للتعاون الاقتصادي المتبادل بما تمتلكه من مقومات واعدة وموارد متنوعة وإمكانات غير مكتشفة في العديد من القطاعات. كما أن مدينة أديس أبابا بوابة حيوية لتجارة الدول واستثماراتها في الأسواق الأفريقية».

من ناحية أخرى، تبنت مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات) استثمارات مباشرة في شركات تزويد خدمات الاتصال في أفريقيا، مثل «موف» و«اوناتال» و«سوتلما» و«غابون تيليكوم»، محققةً أرباحاً بلغت نحو 3,7 مليار دولار أميركي في عام 2018، حيث جاءت 15.4% من أرباح الشركة من المغرب، ثاني أكبر مصدر عوائد بعد دولة الإمارات العربية المتحدة، و5.4% من مصر.

كما أطلقت شركة اتصالات بنين تطبيق الهواتف الذكية Moov Money لتقديم خدمات الدفع النقدي اللا سلكي والسحب عبر تقنية التواصل قريب المدى والاستجابة السريعة. ومع انفتاح قطاع الاتصالات في مختلف الدول الأفريقية على الاستثمارات الأجنبية، فإنه من المتوقع أن نشهد توسعاً أكبر لعمليات «اتصالات» في المنطقة.

على نحو متصل، قامت مجموعة اتصالات المغرب التابعة لـ «اتصالات»، بإطلاق حملة تجارية إقليمية عبر الشركات التابعة لها وهي غابون تيليكوم وماليتال موف واوناتال، للارتقاء بشهرة فروعها المبتكرة في قارة أفريقيا والمكرسة لرفاهية الناس والقيام بدور محوري في الاتصالات السلكية واللا سلكية والتقنيات الجديدة.

وأظهرت بيانات صادرة عن مركز التجارة الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي وكوم تريد الأمم المتحدة، أن صادرات دولة الإمارات العربية المتحدة إلى دول أفريقيا ارتفعت أكثر من الضعف لتصل إلى 23,4 مليار دولار أميركي عام 2018، من أبرزها المنتجات البترولية، تلتها الهواتف النقالة والدراجات النارية. أما الصادرات الأفريقية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة فقد بلغت 24 مليار دولار العام نفسه، وكان الذهب من أبرز تلك السلع، تلاه الماس والنحاس. إضافةً إلى ذلك عززت دولة الإمارات العربية المتحدة مكانتها بوصفها منصة بارزة لإعادة التصدير إلى القارة الأفريقية، حيث بلغ حجم السلع المعاد تصديرها 11,3 مليار دولار أميركي.

مما لا شك فيه أن فرص الأعمال والاستثمارات ستكون الدافع الرئيس وراء توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة، كما هو عليه جهاز أبوظبي للاستثمار. وأفاد تقرير وحدة الاستخبارات الاقتصادية، بأنه مع تنامي الأعمال في قارة أفريقيا، فإن المستثمرين الأجانب يقومون بدور محوري على جبهتين، الأولى بناء بنية تحتية تمكن تطور الأعمال الأفريقية، والثانية الاستثمار المباشر في قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة لتحفيز النمو. وقد تطرقت مجموعة من الشركات، خاصة من منطقة الشرق الأوسط، إلى عدد من الفرص الاستثمارية الواعدة بحثاً عن أسواق تحتضن عمليات توسع أعمالها.

↓ أطلقت شركة اتصالات بنين تطبيق الهواتف الذكية Moov Money لتقديم خدمات الدفع النقدي اللا سلكي والسحب عبر تقنية التواصل قريب المدى والاستجابة السريعة.

→ استلمت شركة الإمارات العالمية للألمنيوم مؤخراً أول شحنة من خام البوكسيت المستخرج من منجم الشركة الذي وصلت قيمته إلى 1,4 مليار دولار أميركي في غينيا.

# الإمارات العربية المتحدة.. مركز للتجارة الإلكترونية

**حكومة أبوظبي تعمد إلى تدشين مشروع بارز ليصبح مركزاً متميزاً لعمليات الشحن الجوي بهدف تعزيز قطاع التجارة الإلكترونية في الدولة.**

أظهرت دراسة حديثة تبناها المنتدى الاقتصادي العالمي، توقعات بنمو قيمة قطاع التجارة الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة ليبلغ 27,2 مليار دولار أميركي مع مطلع عام 2020، الرقم الذي يشكل ضعف القيمة المسجلة عام 2016. كما أن المبيعات الإلكترونية تشهد رواجاً كبيراً ونمواً متزايداً، مع توقعات بتحقيق أرقام كبيرة لسوق التجارة الإلكترونية في الدولة مع نهاية السنة المالية 2019.

ولا تخلو هذه النتائج من عنصر المفاجأة. ففي تقرير صدر مؤخراً عن «فيزا»، جاء أن سوق قطاع التجارة الإلكترونية في الإمارات العربية المتحدة يعد الأسرع نمواً بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث لا تعد الدولة مركزاً رائداً لنمو القطاع فحسب، بل أكثر الأسواق تطوراً في المنطقة.

وتتوقع وزارة الاقتصاد في دولة الإمارات العربية المتحدة أن يسهم قطاع التجارة الإلكترونية بنحو 10% من إجمالي حركة المبيعات في البلاد، مع مؤشرات بنمو القطاع بشكل متسارع نظراً إلى تزايد الإقبال على المبيعات عبر الإنترنت بمعدل 23% سنوياً حتى عام 2022، وذلك وفقاً لتقرير التجارة الإلكترونية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2018 الصادر عن وكالة فيتش للحلول.

→ رونالدو مشحور المؤسس الشريك لمنصة التجارة الإلكترونية «سوق».

في طليعة هذا النمو تبرز شركتا «أمازون» و«نون»، حيث شهدت مبيعات «أمازون» بعد استحواذها على منصة التجارة الإلكترونية «سوق» بقيمة 580 مليون دولار أميركي في شهر يوليو عام 2017، نقطة تحول في مبيعات التجارة الإلكترونية بالبلاد، حيث أسهم هذا الاستثمار في دخول عمالقة التكنولوجيا في الولايات المتحدة الأميركية إلى سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والبدء في توسيع العمليات التجارية الإلكترونية بالمنطقة والاستفادة من النمو المتسارع الذي يشهده القطاع.

وفي شهر أبريل وبعد عامين من الاستحواذ على «سوق»، أطلقت «أمـازون» منصة جديدة للتجارة الإلكترونية بدلاً من «Souq.com» تحمل اسم «Amazon.ae»، في وقت أفاد فيه رونالدو مشحور المؤسس الشريك لـ «سوق»، بأن المنصة ستبيع ما يزيد على 30 مليون منتج، بما في ذلك المنتجات المتوافرة في «سوق»، إضافة إلى خمسة ملايين منتج من منصة «أمازون» الأميركية.

ولا يقبع في قلب نمو التجارة الإلكتروني التطور التكنولوجي فقط، بل أيضاً عدد الأفراد من مستخدمي التقنيات الرقمية الذين يعدون الأكثر استخداماً للهواتف الذكية في العالم.

علاوة على ذلك، تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى التكنولوجيا والمعرفة محوراً مهماً للتنمية الاقتصادية. من هذا المنطلق، تعمل الحكومة على توفير الدعم اللازم لشركات التكنولوجيا الناشئة ورواد الأعمال في مختلف البلاد وتشجع الابتكار في جميع المجالات، بدءاً من التسوق الرقمي وصولاً إلى الخدمات اللوجستية.

ومما لا شك فيه أن الخدمات اللوجستية تعد نواة نجاح التجارة الإلكترونية، حيث ذكر تقرير «تجارة الامارات الالكترونية» من «فيزا»، أن تعزيز قطاع الخدمات اللوجستية يعد محركاً رئيساً لنمو التجارة الإلكترونية. وبعيداً عن نهج التجارة التقليدية الذي يتطلب متجراً ومنتجات مادية، يتوجه أصحاب الأعمال إلى توفير الخدمات اللوجستية لدعم نمو مبيعاتهم وحجمها. وقد فتحت سلسلة توريد التجار الإلكترونية الأبواب أمام فرص جديدة مقارنة بنهج التجارة التقليدية، ويعود الفضل في ذلك إلى الابتكار التكنولوجي ضمن قطاعي الخدمات اللوجستية والصناعة».

وبالنظر إلى كونها أسرع أسواق التجارة الإلكترونية نمواً في المنطقة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تعد مركزاً للخدمات اللوجستية والتوزيع، الأمر الذي مكن أبوظبي من الاستفادة من النمو المتسارع الذي يشهده قطاع التجارة الإلكترونية. ففي أواخر العام الماضي، أعلنت مطارات أبوظبي والاتحاد للشحن، ذراع الشحن والخدمات اللوجستية لمجموعة الاتحاد للطيران، عن مشروع ضخم يساعد في

↓ أعلنت مطارات أبوظبي والاتحاد للشحن عن مشروع ضخم يساعد في الارتقاء بمطار أبوظبي الدولي ليصبح مركزاً متميزاً رفيع الطراز للشحن الجوي.

↑ الاتحاد للشحن ستعمل على تدشين مقر للشحن من الطراز الرفيع في الجناح الشرقي لمجمع المطارات الجديد.

الارتقاء بمطار أبوظبي الدولي ليصبح مركزاً متميزاً رفيع الطراز للشحن الجوي.

وستقوم مطارات أبوظبي والاتحاد للشحن بتطبيق استراتيجية متعددة المراحل لتطوير البنية التحتية للشحن، بدءاً من أعمال التحديث الوشيكة لمرافق مبنى الشحن الجوي التابع للاتحاد في القسم الجنوبي من المطار، وصولاً إلى افتتاح مقر الاتحاد للشحن المستقبلي، على مساحة خصصتها مطارات أبوظبي لأنشطة الشحن والأعمال اللوجستية المتكاملة.

وفي معرض تعليقه على هذا الشأن، أفاد برايان تومسون، الرئيس التنفيذي لشركة مطارات أبوظبي : «تقع أبوظبي من الناحية الجغرافية في قلب طرق التجارة الواصلة بين الشرق والغرب. كما تم إنجاز شبكة النقل والخدمات اللوجستية في الإمارات وفقاً لخطط محكمة كي تتيح فرصاً فريدة لتنمية حركة الشحن بصورة مطردة. وها نحن نضع اليوم الأسس الصحيحة وأطر العمل التي تناسب مستقبل أعمال الشحن، والتي ستعيد رسم معالم هذا القطاع في الإمارات خلال الأعوام القليلة المقبلة. فأبوظبي هي مركز الشحن المستقبلي للمنطقة والعالم».

وكجزء من المشروع، تقوم مطارات أبوظبي بوضع حجر الأساس للمرحلة الأولى التي تشمل مناطق مجمركة وغير مجمركة وحرة مجاورة للمطار أُطلق عليها اسم «منطقة الفلاح الحرة» التي سيجرى تطويرها لتكون موقعاً مثالياً يلبي خدمات التجارة الإلكترونية وأعمال المخازن اللوجستية، بهدف تحويل العاصمة أبوظبي إلى مركز شحن متعدد الوسائط ومعروف عالمياً يقود عملية النمو الاقتصادي المستدام في الإمارة.

وبالفعل انطلقت عمليات تطوير منشآت الاتحاد للشحن في الجهة الجنوبية، بعدما طرحت مطارات أبوظبي وشركة الاتحاد للشحن مناقصات للمهتمين بتصميم وإقامة منشأة للاتحاد للشحن متطورة التي ستعد إحدى أكثر محطات الشحن الجوي تقدماً وأتمتة في العالم. وسيتم تخصيص هذا المبنى لتلبية الطلب المتنامي في دولة الإمارات العربية المتحدة على خدمات الاستيراد والتصدير، بحيث سيعزز من أعمال شبكة الشحن المتنامية التابعة للاتحاد، وفي الوقت نفسه تلبية الارتفاع الكبير الذي تشهده عمليات التجارة الإلكترونية والبريد السريع والشحن.

يقول توني دوغلاس الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتحاد للطيران: «تمثل الاتفاقية نقلة نوعية في تطوير الاستراتيجية اللوجستية التي تتبعها الاتحاد للشحن، حيث سنشهد استمرار نمو مركزنا بوصفه أحد أهم مرافق التجارة العالمية التي تربط الشرق بالغرب».

وأضاف دوغلاس: «وسيؤدي الاستثمار الفوري في المبنى الجنوبي إلى تغيير كبير في كفاءة وقدرة مرافقنا الحالية في ظل الإعلان عن تطوير مرفق جديد يعزز التزام الاتحاد بدعم أبوظبي لتكون مركزاً عالمي المستوى للخدمات اللوجستية المستقبلية».

الجدير بالذكر أن من العوامل التي تسهم في نمو قطاعي الخدمات اللوجستية والتجارة الإلكترونية شركات الشحن، مثل «أرمكس» التي تعاونت مؤخراً مع منافذ تجارية لتزويدها بالخدمات اللوجستية، إلى جانب منصات خدمات النقل الإلكترونية مثل تطبيق «فيتشر» الذي يعتمد على نظام تحديد المواقع العالمي (GPS).

«سيؤدي الاستثمار الفوري في المبنى الجنوبي إلى تغيير كبير في كفاءة وقدرة مرافقنا الحالية في ظل الإعلان عن تطوير مرفق جديد يعزز التزام الاتحاد بدعم أبوظبي لتكون مركزاً عالمي المستوى للخدمات اللوجستية المستقبلية».

**توني دوغلاس،**
الرئيس التنفيذي لمجموعة الاتحاد للطيران

# علاقات إماراتية ـ مصرية وثيقة

دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية تبرمان شراكة استثمارية استراتيجية بقيمة 20 مليار دولار أميركي، بموجبها يتطلع البلدان إلى تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية الثنائية.

شهدت زيارة الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، في شهر نوفمبر الماضي، إطلاق منصة استثمارية استراتيجية مشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية بقيمة 20 مليار دولار مناصفة، وذلك عبر شركة أبوظبي التنموية القابضة «القابضة» وصندوق مصر السيادي.

تهدف هذه الشراكة إلى إقامة مشروعات استثمارية استراتيجية مشتركة، أو صناديق متخصصة، أو أدوات للاستثمار في قطاعات عدة، من أبرزها الصناعات التحويلية والطاقة التقليدية والمتجددة والتكنولوجيا والأغذية إضافة إلى العقارات والسياحة والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والخدمات المالية والبنية التحتية وغيرها.

وقع اتفاقية الشراكة هذه، معالي الدكتور سلطان بن أحمد الجابر وزير دولة، ومعالي الدكتورة هالة حلمي السعيد وزير التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري رئيسة مجلس إدارة الصندوق السيادي المصري.

في هذا الصدد أفادت معالي الدكتورة هالة، بأن الاتفاقية تعكس أنموذجاً للعلاقات الراسخة والقوية بين جمهورية مصر العربية ودولة الإمارات العربية المتحدة منذ عهد المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، التي تستمر بالنمو والتقدم والتطور، والتي تقوم على مبادئ وأسس تركز على التنمية وخدمة الإنسان وتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة 2030.

وأضافت معاليها: «تتواءم هذه الاتفاقية مع رؤية فخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي، ودعمه وتشجيعه طوال مرحلة الإعداد لتأسيس هذه الشراكة التي ستعزز مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد المصري محركاً أساسياً للنمو الاقتصادي».

لقد أصبحت مصر وجهة استثمارية بارزة للشركات الإماراتية خلال السنوات الماضية، وذكر معالي المهندس سلطان بن سعيد المنصوري، وزير الاقتصاد، أن البلاد أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر لعام 2018، بإجمالي وصل إلى 24,3 مليار درهم يعكس نشاط 990 شركة إماراتية.

في السياق ذاته، نمت التجارة غير النفطية بين البلدين خلال العقد الماضي بشكل ملحوظ، إذ ارتفعت في عام

المصدر: وكالة أنباء الإمارات (وام)

↑ صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، شهدا توقيع اتفاقية منصة استثمارية استراتيجية مشتركة بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية بقيمة 20 مليار دولار مناصفة، وذلك عبر شركة أبوظبي التنموية القابضة «القابضة» وصندوق مصر السيادي.

2018 بنسبة 14.6% لتصل إلى 20,1 مليار درهم (5,5 مليار دولار أميركي)، مقارنةً بعام 2017. وبينما تشكل مصر الشريك التجاري السادس في منطقة الشرق الأوسط، فإنها جاءت لتحل بالمرتبة الـ 21 عالمياً للإمارات العربية المتحدة، في حين تعد دولة الإمارات الشريك التجاري الثاني عربياً والعاشر عالمياً بالنسبة لمصر. وما فتئ القطاع الخاص في كل من البلدين يبحث عن فرص للتعاون الثنائي التي من شأنها أن تعود بالفائدة على البلدين الشقيقين. وقد بلغ عدد فروع الشركات المصرية في الإمارات العربية المتحدة 111 فرعاً، في حين يمتلك نحو 23650 شريكاً مصرياً رخصاً محلية.

↓ أعلنت شركة مبادلة للبترول، عن اتفاق مع شركة «إيني» الإيطالية تستحوذ بموجبه على حصة 20% في امتياز منطقة «نور» البحرية للغاز بشمال سيناء، وهي منطقة استكشافات بحرية في جمهورية مصر العربية.

وتستثمر عدد من الشركات الإماراتية البارزة، بما في ذلك «مبادلة» و«إعمار العقارية» و«ماجد الفطيم» وغيرها في مختلف القطاعات ضمن جمهورية مصر العربية. وفي أواخر عام 2018 أعلنت شركة مبادلة للبترول، عن اتفاق مع شركة «إيني» الإيطالية تستحوذ بموجبه على حصة 20% في امتياز منطقة «نور» البحرية للغاز بشمال سيناء، وهي منطقة استكشافات بحرية في جمهورية مصر العربية.

ومثلت الصفقة عملية الاستحواذ الثانية لشركة مبادلة للبترول في مصر، حيث إن الشركة قد بدأت عملياتها هناك عندما ضمت حصة شركة «إيني» الإيطالية، البالغة 10% في امتياز حقل «شـروق» البحري للغاز الذي يضم حقل «ظهر» للغاز الطبيعي العالمي المستوى.

وعلى نحو متصل، يعد بنك أبوظبي الأول، صاحب أكبر مؤسسة مصرفية من حيث الأصول، أحد أكبر البنوك المستثمرة في مصر منذ عام 1975 الذي صادف افتتاح أول فرع له في شمال أفريقيا. ويوفر البنك مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفية للأفراد والشركات من خلال شبكة تغطي القاهرة والإسكندرية ومنطقة الدلتا وصعيد مصر. إضافة إلى البحر الأحمر.

كما قامت شركة إعمار مصر، إحدى الشركات التابعة لمجموعة إعمار، بمنح شركة أرابتك القابضة التي تتخذ من دولة الإمارات العربية المتحدة مقراً لعملياتها، عقداً بقيمة 366 مليون درهم لتشييد مجمع وحدات سكنية ومسطحات خضراء. إضافةً إلى تطوير البنية التحتية اللازمة لدعم مشروع «ذا جريك فيليدج» على الساحل الشمالي لمصر.

ونظراً إلى تزايد التركيبة السكانية لجمهورية مصر، أعلنت مجموعة ماجد الفطيم عن عزمها تدشين 12 من متاجر كارفور في مصر خلال العام الحالي.

وتجدر الإشارة أيضاً، إلى أن شركة الدار العقارية قد أعلنت مؤخراً عن تطلعاتها للتوسع الاستثماري لدى دول شمال القارة الأفريقية.

من ناحية أخرى، أظهرت نتائج حديثة صادرة عن مركز الإحصاء - أبوظبي أن شركة بترول أبوظبي الوطنية رفعت حجم صادراتها من المنتجات البترولية المكررة إلى جمهورية مصر العربية، وقد نمت من 21 ألف طن متري عام 2017 إلى 455 ألف طن متري في عام 2018، ما يشكل زيادة معقولة.

كما أظهرت بيانات حكومية ارتفاع صادرات أبوظبي غير النفطية إلى مصر بنسبة 8.2% لتصل إلى 732 مليون درهم خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2019، مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2018. من جهة أخرى، شهدت الواردات المصرية إلى دولة الإمارات العربية المتحدة نمواً نسبته 102.5% لتصل إلى 383 مليون درهم خلال الفترة نفسها.

↑ تعتزم مجموعة ماجد الفطيم تدشين 12 من متاجر كارفور في مصر خلال العام الحالي.

## اقتصاد قوي

يشهد اقتصاد جمهورية مصر العربية مرحلةً من الانتعاش مع نمو إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى 5.6% خلال العام المالي 2019، مقارنةً بما نسبته 5.3% السنة المالية المنتهية عام 2018. ووفقاً للبنك الدولي، جاء هذا النمو مدعوماً بقوة عائدات الصادرات ونمو الخدمات والسلع المُصدرة وخفض واردات النفط نظراً لزيادة إنتاج الغاز المحلي. وقد أسهمت الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية التي تبنتها الحكومة المصرية، إلى جانب تمويل بقيمة 12 مليار دولار أميركي من صندوق النقد الدولي، في انتعاش الاقتصاد، ما أدى بدوره إلى زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في البلاد.

وذكر تقرير صندوق النقد الدولي الصادر في شهر يونيو أن الوضع الاقتصادي الكلي شهد تحسناً منذ عام 2016 مدعوماً بفرض السلطات قبضتها الكاملة على برنامج الإصلاح وتبني عدد من السياسات المهمة.

وأوضح التقرير أيضاً، أن إصلاحات الاقتصاد الكلي نجحت في موازنة كفة العديد من الشؤون الخارجية والمحلية، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعافي النمو وقطاع التوظيف والتقليل من المديونية العامة.

كما أظهر تقرير الاستثمار العالمي الأخير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، أن جمهورية مصر العربية كانت أكبر متلقٍ للاستثمارات الأجنبية المباشرة في أفريقيا عام 2018، حيث وصل إجمالي حجم الاستثمارات إلى 6,8 مليار دولار أميركي.

علاوة على ذلك، يشهد الاستثمار الخاص في بعض القطاعات نمواً، من بينها استكشاف الغاز والسياحة وتجارة الجملة والتجزئة والعقار والإنشاءات التي شكلت محركاً رئيساً لهذا النمو.

إلى ذلك، ساعد نمو الاقتصاد في الحد من مستويات البطالة وتراجعها إلى 7.5% خلال الربع الرابع من العام المالي 2019، مقارنةً بما نسبته 9.9% في عام 2018.

وذكر البنك الدولي، أنه في حال استمرار تبني إصلاحات الاقتصاد الكلي والتحسن التدريجي في بيئة الأعمال، فمن المتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي ارتفاعاً بنسبة 6% مع حلول عام 2021، مدفوعاً بانتعاش الاستهلاك الخاص والاستثمارات والصادرات، لا سيّما في قطاعي السياحة والغاز.

↑ قامت شركة إعمار مصر بمنح شركة أرابتك القابضة عقداً بقيمة 366 مليون درهم لتشييد مجمع وحدات سكنية ومسطحات خضراء في مشروع «ذا جريك فيليدج» على الساحل الشمالي لمصر.

# آفاق تتجاوز العوائد المالية..

إمارة أبوظبي تعتزم إطلاق نظام عقود الأثر الاجتماعي الأول من نوعه في المنطقة عام 2020، بهدف تشجيع الابتكار ونمو الاستثمارات الخاصة بالبرامج الاجتماعية.

تحظى المؤسسات ذات الوعي المجتمعي والمدني ومستثمرو التجزئة بالتوجه نحو الاستثمارات التي تأخذ بالاعتبار البيئة والمشكلات المجتمعية والحوكمة، إذ أخذت هذه العوامل غير المالية في الحسبان التوسع والانتشار بين المستثمرين والمستشارين الماليين كجزء من آلية التحليل لتحديد المخاطر المادية وفرص النمو في الشركات والقطاعات.

كما أخذ العديد من أصحاب الأصـول على عاتقهم الاستثمار النافع، في حين طرحت عدد من الدول تشريعات وقوانين تُلزم المستثمرين بأخذ البيئة والمشكلات المجتمعية والحوكمة بالاعتبار أثناء عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

في هذا السياق، تولي دولة الإمارات العربية المتحدة اهتماماً كبيراً بنماذج الاستثمار المستدام وتعمل على ترسيخ مكانتها مركزاً إقليمياً للخدمات المالية من خلال دعم الاستثمارات في المسؤولية المجتمعية.

وكجزء من جهودها في دعم البيئة والمشكلات المجتمعية والحوكمة، تعتزم حكومة أبوظبي إطلاق نظام عقود الأثر الاجتماعي الذي يعد الأول من نوعه ضمن دول مجلس التعاون الخليجي خلال العام الحالي. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز الاستثمارات الخاصة لدعم البرامج الاجتماعية التنموية. وستقوم هيئة المساهمات المجتمعية (معاً) بإدارة العقود، حيث يقع على عاتق الهيئة تحقيق واعتماد الشراكات بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لدعم ثقافة المساهمة والتفاعل المجتمعي.

وتركز هيئة المساهمات المجتمعية التي تأسست في شهر فبراير عام 2019، والتي تتبع دائرة تنمية المجتمع في أبوظبي، على أربعة محاور، تتضمن صندوق الاستثمار الاجتماعي، الاحتضان والتطوير والتركيز على النتائج، برامج التطوع الاجتماعية وعقود الأثر الاجتماعي.

وستقوم منظومة الأداء المالي المعترف بها دولياً على نتائج اجتماعية ملموسة، حيث تعتمد الدفعات المالية على نجاح البرامج الاجتماعية. في حين ستعمل «معاً» على دعم الاتفاقيات المبرمة بين الدوائر الحكومية في أبوظبي ومقدمي الخدمات المجتمعية والمستثمرين من القطاع الثالث ومتابعة أداء وتقدم عقود الأثر الاجتماعي.

في وقت سابق، أفادت وكالة أنباء الإمارات (وام)، بأن مزودي الخدمات الاجتماعية سيتم منحهم الحرية في ابتكار الحلول التي تحقق النتائج الاجتماعية المرجوة، بحيث يقوم المستثمرون من القطاع الخاص، مثل صناديق الاستثمار أو كبار المستثمرين بالاستثمار في عقود الأثر الاجتماعي، وتقديم تمويل أولي لمنفذ المشروع أو مزود الخدمة، وعند تحقيق المشروع للأهداف المجتمعية المتفق عليها مسبقاً، تقدم الحكومة الدعم المالي للمستثمر مع نسبة من الأرباح، لكن بعد تحقيق النتائج التي يشترط أن تكون قابلة للقياس.

إلى ذلك، تدرس الهيئة حالياً 24 مشروعاً مختلفاً يتم اعتمادها ضمن نظام عقود الأثر الاجتماعي. وستعلن الهيئة قريباً عن سلسلة من مذكرات التفاهم مع مختلف الشركاء من القطاعين الحكومي والخاص لتنفيذ المزيد من المشروعات.

في هذا الشأن، أوضحت سعادة سلامة العميمي، المدير العام لهيئة معاً، في تصريح لها، أن عقود الأثر الاجتماعي تمثل أداة لتغيير طريقة طرحنا للبرامج الاجتماعية، مع التركيز بشكل أساسي على تحقيق نتائج محددة وملموسة ومستدامة لسكان أبوظبي.

## تنامي العقود الاجتماعية

تمتلك عقود الأثر الاجتماعي القدرة على الإسهام بما يصل إلى 3 تريليونات دولار أميركي لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. ووفقاً لمؤسسة بروكينغ، فقد وصل عدد عقود الأثر في 28 دولة إلى 135 مع مطلع عام 2019، جميعها ركزت على محاور رئيسة، مثل التوظيف، الرعاية الاجتماعية والصحية والتعليم والعدالة الجنائية.

ويركز برنامج الأمم المتحدة للتنمية على مراحل الاستقصاء الأولية وتمويل دراسات الجدوى لعقود الأثر، حيث أشار البرنامج إلى أن ذلك يشمل عقود الأثر للحد من الصيد الجائر لوحيد القرن في جنوب أفريقيا، ودعم مزارعي التبغ في زامبيا للتحول إلى عمليات زراعية أخرى ومختلف الشؤون الحياتية المجتمعية. إضافةً إلى مساعدة منتجي ألبان ولحوم الأبقار في مناطق أرمينيا النائية لتعزيز الإنتاج.

↑ تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الموقعين على اتفاق باريس الذي يهدف إلى تعزيز الاستجابة العالمية للتهديدات الناجمة عن تغير المناخ.

كما تعمل الأمم المتحدة على تطوير عقود أثر تتناول داء الكوليرا في هايتي ووقف انتشاره، وغيرها من العقود التي لا تزال في مرحلة التصميم والتطوير.

وتأتي عقود الأثر الاجتماعي جزءاً ضمن حملة أكبر في دولة الإمارات العربية المتحدة والمؤسسات العالمية، لإنشاء نماذج ووضع معايير استثمارية جديدة تدفع بعجلة الاستثمارات إلى آفاق تتجاوز العوائد المالية.

**«عقود الأثر الاجتماعي تمثّل أداة لتغيير طريقة طرحنا للبرامج الاجتماعية، مع التركيز بشكل أساسي على تحقيق نتائج محددة وملموسة ومستدامة لسكان أبوظبي».**

**سعادة سلامة العميمي،**
المدير العام لهيئة معاً

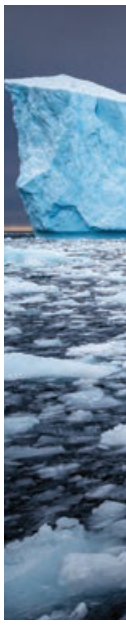

ووفقاً للبنك الدولي، فإن العديد من المستثمرين لا يزالون يشعرون بخوف من تعرّض عوائدهم المالية للخطر، لكنهم يتمتعون بتركيز أكبر على الأثر مع تبني نهج ملكية أكثر إشرافاً وشمولية. ومع التغييرات الضرورية في البنية التحتية، من شأن عقود الأثر الاجتماعي أن تقود إلى مخرجات أفضل ومجتمع أفضل ككل.

على نحو متصل، تعد دولة الإمارات العربية المتحدة من الموقعين على اتفاق باريس الذي يهدف إلى تعزيز الاستجابة العالمية للتهديدات الناجمة عن تغير المناخ من خلال الإبقاء على متوسط درجة الحرارة العالمية في حدود أقل بكثير من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية ومواصلة الجهود الرامية إلى حصر ارتفاع درجة الحرارة في حد لا يتجاوز 1,5 درجة مئوية.

لتحقيق هذا الهدف، يتطلب من الدول والأطراف المعنية بذل قصارى جهدهم حثيثة من خلال مساهمات وطنية محددة، وتعزيز هذه الجهود خلال السنوات المقبلة. وقد تعهدت دولة الإمارات العربية المتحدة باتباع استراتيجية التنويع الاقتصادي التي من شأنها أن تعود بفوائد مشتركة.

ويزداد تركيز الأسواق المالية في الإمارات العربية المتحدة على الإسهام في الاستثمار المستدام. ففي مطلع العام الماضي، وقعت 25 مؤسسة خاصة وعامة في الدولة على إعلان أبوظبي للتمويل المستدام، من بينها مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، وزارة الطاقة والصناعة، شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، ودائرة المالية – أبوظبي، وسوق أبوظبي العالمي، ومجموعة الاتحاد للطيران وغيرها.

في هذا السياق، يقول معالي أحمد بن علي محمد الصايغ، وزير دولة رئيس مجلس إدارة سوق أبوظبي العالمي: «نسعى إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتطوير حلول مبتكرة لجذب وزيادة الاستثمارات الخضراء والمستدامة وإتاحة المجال أمام تمويل المشروعات والمبادرات التي تدعم قطاع التمويل المستدام في أبوظبي، وتخدم رؤية الإمارات 2021 وأجندة الإمارات الخضراء والخطة الوطنية للتغير المناخي».

وتتبنى كل من سوق أبوظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي أيضاً، نهج رفع التقارير المستدامة إلى الشركات المدرجة في أسواقها. وبشكل فعال يضع السوقان أنفسهما في مراتب رائدة بمجال الاستدامة بين الأسواق المالية لدى دول منطقة الشرق الأوسط، ويتضح ذلك في انضمام سوق أبوظبي للأوراق المالية إلى مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة.

كما قام سوق أبوظبي للأوراق المالية في عام 2019 بنشر دليل يضم 31 مبدأ توجيهياً لتعزيز قواعد حوكمة الشركات للمستثمرين الإقليميين والعالميين، ما يدعم الشركات المدرجة في الإفصاح عن الاستدامة. ويأتي هذا الدليل تماشياً مع توصيات مبادرة الأمم المتحدة لأسواق المال المستدامة والاتحاد العالمي للبورصات والمبادرة العالمية للتقارير وإطار التقارير المتكاملة.

مع هذا الإنجاز تعد سوق أبوظبي للأوراق المالية ضمن 46 سوقاً مالية تطرح كتيبات إرشادية (دليل) لمعايير الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة لشركاتها المدرجة.

يقول سعادة خليفة سالم المنصوري، الرئيس التنفيذي لسوق أبوظبي للأوراق المالية بالإنابة: «تقدم خطة سوق أبوظبي للأوراق المالية إسهامات أساسية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة. فقد أصدر مجلس الوزراء الإماراتي مرسوماً يحتوي على جميع الأهداف، من خلال اللجنة الوطنية الإماراتية المعنية بأهداف التنمية المستدامة، ما يدل على التزام جميع المؤسسات الحكومية في الدولة بمسؤولية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة التي تسهم في تحقيق قائمة إرشادات الحوكمة البيئية والاجتماعية الجديدة».

↑ الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة تتألف من خمسة أهداف، وهي: اقتصاد تنافسي قائم على المعرفة، تنمية مجتمعية وجودة حياتية، بيئة مستدامة ومصادر طبيعية قيمة، طاقة نظيفة ومواجهة التغير المناخي، حياة خضراء واستخدام مستدام للموارد.

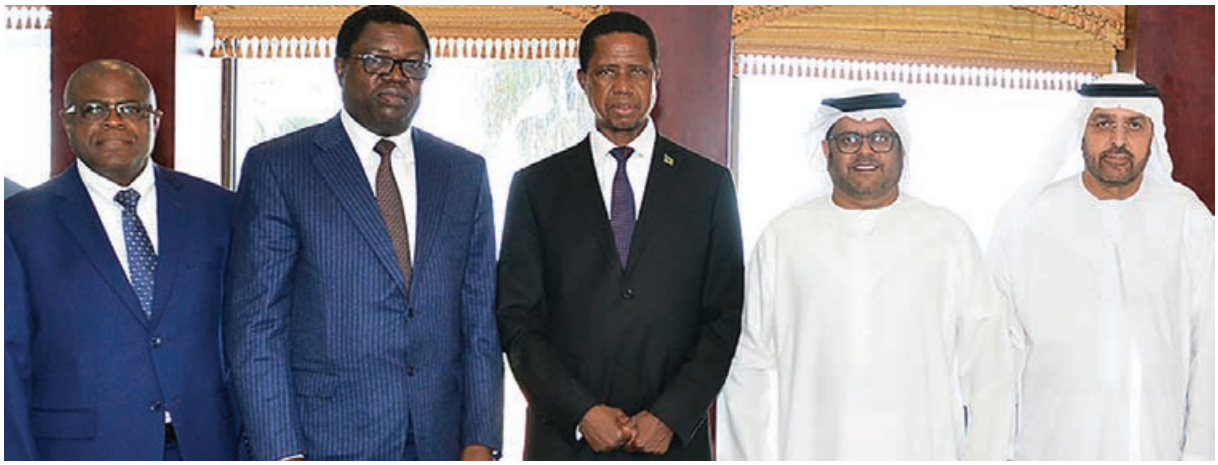

# رئيس زامبيا يشيد ببيئة الأعمال في أبوظبي

أشاد فخامة الرئيس إدغار شاغوا لونغو، رئيس جمهورية زامبيا، بالتطور الحضري والعمراني الكبير الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة عموماً، وإمـارة أبوظبي على وجه الخصوص. كما عبّر فخامته عن اهتمامه بفتح آفاق واسعة أمام مجالات التعاون الاقتصادي والاستثماري بين إمارة أبوظبي وجمهورية زامبيا، وتعزيزها في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك والمنفعة المتبادلة. وقد جاء ذلك، على هامش زيارته التي تعد الأولى للعاصمة الإماراتية، خلال حضوره إلى المقر الرئيس لمبنى غرفة تجارة وصناعة أبوظبي.

وكان في استقبال فخامته والوفد المرافق له، كل من سعادة محمد ثاني مرشد الرميثي رئيس مجلس إدارة غرفة أبوظبي، وسعادة إبراهيم المحمود النائب الأول لرئيس غرفة أبوظبي، وكل من سعادة مبارك العامري وسعادة إبراهيم الخاجة وسعادة ريد الظاهري، أعضاء مجلس إدارة غرفة أبوظبي، وسعادة محمد هلال المهيري مدير عام غرفة أبوظبي.

وتم خلال اللقاء الذي حضره أيضاً، سعادة خليفة عبدالرحمن المرزوقي، سفير الدولة غير المقيم لدى زامبيا، بحث ومناقشة سبل تطوير التعاون التجاري بين الجانبين في قطاعات اقتصادية حيوية، مثل قطاعي الطاقة والمياه ومصادرهما وتقنياتهما المختلفة.

كما دعا الرئيس الزامبي غرفة أبوظبي وأعضاءها من رجال الأعمال إلى زيارة جمهورية زامبيا، مشيراً إلى تعدد الفرص الاستثمارية التي توفرها بلاده، ومؤكداً على سهولة التشريعات المنظمة للاستثمارات الخارجية فيها، ووصفها بأنها من أكثر دول أفريقيا استقراراً.

من جهته، أعرب سعادة محمد ثاني الرميثي عن سروره بزيارة فخامة رئيس جمهورية زامبيا والوفد المرافق له لغرفة أبوظبي، مؤكداً على أهمية إتاحة فرص التعرف إلى بيئتي الأعمال لدى الجانبين، والترويج للفرص الاستثمارية فيهما والعمل على استقطابها بما يسهم في جذب اهتمام مجتمعي الأعمال الإماراتي والزامبي، ويحقق الارتقاء وتعزيز النمو بمجالات التعاون التجاري بين البلدين الصديقين.

واقترح الرميثي عقد ملتقى استثماري بين الجانبين في جمهورية زامبيا، ما يتيح لرجال الأعمال والمستثمرين الإماراتيين التعرف عن قرب إلى مجالات الاستثمار المتاحة والفرص الواعدة في القطاعات الاقتصادية المختلفة لدى زامبيا.

# تنظيم ورش تدريبية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

عقدت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أولى الورش التدريبية للمشاركين والمقيمين في الدورة الأولى لجائزة غرفة أبوظبي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تعد إحدى أهم مبادرات الغرفة، والتي تؤكد التزامها شريكاً استراتيجياً في نجاح وتميز المنشآت الصغيرة والمتوسطة والناشئة في إمارة أبوظبي.

فقد أعدت الجائزة برنامجاً متكاملاً لتمكين أصحاب المؤسسات والشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر من الإعـداد والتخطيط السليمين لأعمالهم، من خلال تبني نموذج عمل مجرب عالمياً من قِبَل مؤسسات مشهود لها بالتميز والنجاح على المستوى العالمي.

وشـارك في الورشة التي تبنتها شركة ستراتيجايزر (Strategyzer)، وهي المؤسسة التي قامت بتطوير نموذج العمل التجاري ونموذج القيمة المضافة، والتي تم بناء الجائزة على أساسها، نحو 45 شخصاً منهم من يمثل 15 شركة من المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب 10 مقيمين للعمل على تقييم الجائزة، إذ تم وضع برنامج تأهيلي لهم للقيام بتقديم الدعم الفني للمنشآت المشاركة وتقييمهم.

كما تم التعريف بمعايير الجائزة من خلال شرح مكونات نموذج الأعمال وكيفية ترابطها مع بعضها، وصولاً إلى الابتكار في جميع نواحي العمل التجاري، ما يضمن قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على أن تحتل موقعها في ميدان الأعمال وتبني استراتيجيتها للمنافسة والاستدامة. تأتي ورشـة العمل والجائزة ضمن جهود الغرفة الرامية إلى تمكين وتحفيز قطاع الأعمال بهدف خلق تنوع مستدام لاقتصاد إمارة أبوظبي يرتكز على الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية، ويشجع على دعم المشروعات الاستثمارية المبتكرة.

# غرفة أبوظبي تعزز دعمها لمعرض سيال..

شاركت غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في فعاليات النسخة العاشرة من «معرض سيال الشرق الأوسط 2019»، بكونها راعياً استراتيجياً للمعرض الذي اختتمت فعالياته تحت شعار «إعادة صياغة الابتكار في قطاع الأغذية والمشروبات والضيافة».

يعد هذا الحدث الأهم في قطاع الأغذية والضيافة على مستوى المنطقة. ووفقاً لوكالة أنباء الإمارات (وام)، حقق المعرض في دورته العاشرة نتائج قياسية واستثنائية، من أبرزها إبرام صفقات بقيمة 7,2 مليار درهم، واستقطاب أكثر من 23 ألف زائر بزيادة نسبتها 13%، مقارنة بالدورة الماضية.

وفي سياق دورها راعياً رسمياً للحدث، أقامت الغرفة منصة قدمت من خلالها كل الدعم للمشاركين في المعرض، وأعضائها المعنيين بقطاع تجارة الأغذية والمنتجات الزراعية في إمارة أبوظبي، وذلك عبر التعريف والترويج بالمنتج الغذائي الوطني، والبيئة المحلية المثالية والداعمة والمطورة للصادرات المحلية. إضافة إلى تقديم الخدمات والاستشارات للزوار من المستثمرين وأصحاب الشركات، عبر توفير المعلومات لحلول ووسائل للتصدير وإيجاد وتعزيز فرص تسويق المنتجات وتنمية الصادرات، فضلاً عن إتاحة الفرصة للشركات المشاركة لعقد الصفقات وبحث آليات التعاون مع مختلف الجهات المعنية بقطاع الأغذية والمشروبات.

وأكد السيد عبدالله غرير القبيسي، نائب مدير عام غرفة تجارة وصناعة أبوظبي، أن الغرفة تولي اهتماماً خاصاً ضمن خطتها الاستراتيجية لدعم قطاع الصناعات الغذائية، مواكبة بذلك توجهات حكومة أبوظبي في تكثيف الاهتمام بمجالات تحقيق الأمن الغذائي، وإيجاد سبل ابتكارية مستدامة لتنمية هذا القطاع الحيوي والمهم على مستوى العالم، وهو ما تمضي به الاستراتيجية الوطنية للأمن

الغذائي في دولة الإمارات العربية المتحدة قُدماً وبشكل مكثّف، وما تنص عليه من تعزيز التعاون الإقليمي والدولي المشترك، لمواجهة التحديات التي تؤثر على الأمن الغذائي العالمي، والتداعيات التي يفرضها التغير المناخي.

وأشاد السيد القبيسي بالنجاح الكبير الذي حققه معرض سيال والفعاليات العديدة التي صاحبت تنظيمه، مشيراً إلى أن المعرض بدورته لعام 2019 شهد عـدداً من الأرقـام القياسية، منها ارتفاع عدد الشركات العارضة بنسبة 5%، مثلت عدداً قياسياً من دول العالم بلغ 50 دولة.

# الرئيس القيرغيزي يطمح إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والاستثمارية مع الإمارات

على هامش زيـارة فخامة سورونباي جينبيكوف، رئيس جمهورية قرغيزستان، أشاد في كلمته خلال اجتماع الأعمال الذي نظمته غرفة تجارة وصناعة أبوظبي في قصر الإمارات بالعاصمة أبوظبي الذي ضم الوفد الوزاري والبرلماني رفيع المستوى المرافق له، بالتطور الكبير الذي تشهده دولة الإمارات العربية المتحدة.

وأكد فخامته على طموح بلاده وسعيها الكبير إلى تطوير علاقاتها الثنائية مع دولة الإمارات العربية المتحدة بالشكل الذي يعزز مصالح الجانبين، لا سيّما في المجال الاقتصادي، مضيفاً أن بلاده قامت بالعديد من الإصلاحات الحكومية على الصعيد الاقتصادي، ما أسهم في انفتاحها التجاري والاستثماري. ووجه فخامته دعوة إلى مجتمع الأعمال الإماراتي لزيارة جمهورية قيرغيزستان والتعرف إلى أفضل الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من القطاعات الحيوية والواعدة التي تعود بالنفع على مصالح الطرفين، مشيداً بقوة الاقتصاد الإماراتي الذي أصبح أنموذجاً يحتذى على مستوى العالم.

كما توجه الرئيس القيرغيزي بالشكر والتقدير لغرفة أبوظبي واتحاد غرف الإمارات على حفاوة الاستقبال وحسن التنظيم، مشيداً بمدى الرقي والتطور الذي تنعم به الإمارات العربية المتحدة، وأفاد بأن الدولة بلد جميل، مشيراً إلى أن نسبة كبيرة من المواطنين القيرغيزيين يعيشون تحت سمائها وينعمون بالأمن والأمان والسعادة، وهو ما يعكس اهتمام بلاده الكبير بتعزيز وتوطيد مجالات التعاون الاقتصادي مع الإمارات.

حضر الاجتماع كل من سعادة ماجد سيف الغرير رئيس مجلس إدارة غرفة دبي، وسعادة سعيد بن ناصر التلاي رئيس مجلس إدارة غرفة أم القيوين، وسعادة إبراهيم المحمود النائب الأول لرئيس غرفة أبوظبي، وعدد من أعضاء مجلس إدارة غرفة أبوظبي وغرف الإمارات.

إضافة إلى نخبة من رجال وأصحاب الأعمال والمستثمرين الإماراتيين والقيرغزيين.

وأكد سعادة ماجد سيف الغرير أن دولة الإمارات العربية المتحدة حريصة على بناء جسور التعاون الثنائي بين البلدين، حيث إن حكمة القيادة ورؤيتها الرشيدة تعد حجر أساس للعمل الدؤوب في توطيد العلاقات الاقتصادية بمختلف القطاعات الحيوية، وبما ينعكس بشكل إيجابي وملحوظ على مستويات التجارة الثنائية والاستثمارات المتبادلة.

وأضاف سعادته أن الاجتماع يمثل فرصة استثنائية للارتقاء بالعلاقات الاقتصادية المشتركة وتوطيدها، والتعريف ببيئة الأعمال لدى الجانبين، واستكشاف فرص التعاون وبناء الشراكات الاستراتيجية في القطاعات ذات الاهتمام المشترك.

كما أفاد سعادته بأن على الجانبين تكثيف الجهود وتعزيز العلاقات وتنميتها في المجالات كافة، بما يحقق الأهداف المشتركة والمنشودة. من ناحية أخرى، أشار سعادته إلى أن حجم التبادل التجاري المتنامي بين دولة الإمارات العربية المتحدة وقرغيزستان، قد بلغ في عام 2018 ما يزيد على مليار درهم، وهو رقمٌ مرشح للارتفاع في ظل المساعي الحثيثة لاستكشاف المزيد من فرص التعاون والشراكات في مختلف المجالات، وفي ضوء الرغبة المشتركة للمضي بعلاقات البلدين إلى آفاق أرحب وأوسع بما يعود بالنفع على مصالحهما.

وأوضح سعادته أن دولة الإمـارات العربية المتحدة تعمل بشكل مستمر على توفير المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتقديم الحوافز الاستثمارية التي تساعد أصحاب الأعمال والمستثمرين من مختلف أرجاء العالم على تحقيق المزيد من النجاح والتقدم على أراضيها، إذ أصبحت بوابة للاستثمارات في المنطقة.